التقرير السنوي
2017

PALTRADE

فخامة السيد الرئيس محمود عباس (أبو مازن)

رئيس دولة فلسطين

الفهرس

كلمة رئيس مجلس الادارة	8
رسالة المدير العام	10
الاتجاه الاستراتيجي	14
الجمعية العمومية	18
أهمية الصادرات	20
أداء الصادرات الفلسطيني خلال عام 2017	21
العجز في الميزان التجاري	26
التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية	27
هيكلية الصادرات من حيث المنتجات لعام 2017	29
أداء الصادرات في قطاع غزة خلال عام 2017	31
حركة المعابر – الواردات والصادرات	33
تحديات التصدير خلال عام 2016	35
التقرير الفني لمجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد	40
الهدف الاستراتيجي الأول	42
الهدف الاستراتيجي الثاني	53
الهدف الاستراتيجي الثالث	57
معارض، جولات وبعثات تجارية	60
حملة بلدي أطيب	73
الهدف الاستراتيجي الرابع	81
التقرير المالي	84

فهرس الجداول

جدول 1: مؤشرات الصادرات الفلسطينية المرصودة* للفترة 2015-2016 23

جدول 2 : النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة لعام 2017 24

جدول 3 : حجم الصادرات من حسب توزيع المنتجات وفق نظام (CODE HS4) لعام 2016 29

جدول 4: جدول بأسماء المعارض و البعثات التجارية التي نظمت خلال عام 2017 58

جدول 5: اسماء الشركات المشاركة في معرض غذاء الخليج 2017 61

جدول 6: اسماء الشركات المشاركة في معرض لندن 2017 63

جدول 7 : اسماء الشركات المشاركة معرض غذاء موسكو 2017 65

جدول 8: اسماء الشركات المشاركة معرض غذاء انوجا 2017 67

جدول 9: اسماء الشركات المشاركة لقاء عمل قطاع مستحضرات التجميل 2017 69

جدول 10: اسماء الشركات المشاركة في معرض الخمسة الكبار –دبي 2017 71

تمثيل أعضاء مركز التجارة الفلسطيني- بال تريد حسب المحافظات الفلسطينية	18
توزيع أعضاء مركز التجارة الفلسطيني- بال تريد حسب النشاط الاقتصادي	19
التغير في الناتج المحلي الإجمالي للأرباع الثلاثة الأولى لعام 2016-2017	21
حجم الصادرات والواردات من عام 2004 إلى عام 2017	22
نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي 2007 – 2016	25
قيمة الواردات والصادرات المرصودة وصافي الميزان السلعي في فلسطين للأعوام 2006-2017	26
التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية للفترة 2011 إلى 2016	27
التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية للفترة 2011 إلى 2016	28
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة في الفترة 1995-2017	32
معدل الاستثمار من الناتج المحلي ومعدل الادخار من الدخل القومي المتاح في قطاع غزة	33
يوضح عدد الشاحنات الصادرة من قطاع غزة خلال عام 1997 -2017	34
تصنيف المنتجات التصديرية و المباعة خلال عام 2017 حسب الجهة المصدّر لها	35
عدد الأنشطة الترويجية والشركات المشاركة خلال عام 2017	59

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات و السادة أعضاء الجمعية العمومية لمركز التجارة الفلسطيني–بال تريد المحترمين
تحية طيبة وبعد،،

بإسمي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة يسرني أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي لمركز التجارة الفلسطيني– بال تريد للسنة المنتهية 30 ديسمبر 2017، والذي تميز بإنجازات نوعية، نتجت عن مواكبة واسعة لكافة التطورات المحلية والعالمية ذات العلاقة بتنمية الصادرات الفلسطينية وأدرجت الأولويات التي تمثلت بنشاطات المركز خلال عام من العمل.
لا يخفى على أحد حجم الصعوبات التي تواجهها مسيرة التنمية الإقتصادية نتيجة لما يفرضه الإحتلال الإسرائيلي من معيقات وسيطرة على المعابر ومناطق – ج – وكذلك سيطرته على كافة الموارد الطبيعية وغيرها من المعيقات التي يعلمها الجميع، فعلى قدر ما نواجهه من معيقات على قدر ما يتميز به المُصدر الفلسطيني نتيجة لتحقيقه نجاحات مشرفة، معلنا إختراقه للاسواق العالمية وثباته كمنافس قوي في العديد من هذه الأسواق، وهذا مؤشر غاية في الأهمية يعتبر بمثابة بوصلة لمركز التجارة الفلسطيني إعتمد عليها وبنى برامجه بما يخدم هذه الصادرات بطريقة ممنهجة وهادفة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، فكان وسيبقى مركز التجارة الفلسطيني مساندا وحاضنا للمُصدر الفلسطيني ويعمل معه يدا بيد من اجل تحقيق الاهداف المنشودة.

الاخوات والإخوة،
النجاح مسيرة، و الاستمرار بالنجاح تحدي، يقتضي التكاتف سويا والعمل الدؤوب والشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي، وقد حرص المركز على تعزيز الشراكة مع كافة الجهات ذات العلاقة ويعمل جاهدا على تثبيت جذور لها لتصبح قوية تواجه التحديات التي نواجهها جميعا، فالإهتمام ببيئة الأعمال والبيت الفلسطيني هو الركيزة الأولى التي تعتبر نقطة إنطلاق آمنة وعلى قدر توافقنا وترتيبنا للبيت الفلسطيني على قدر ما يمكننا ان نحقق نجاحات في العالم

الخارجي، فقد تخلل العام 2017 تحقيق إنجازات لم تكن لتتحقق لولا العمل بالشراكة يدا بيد مع القطاع العام وشركائنا من القطاع الخاص، فقد تم العمل مع الشركاء بشكل عام ومع وزارة الإقتصاد الوطني على وجه الخصوص على ى وضع الركيزة الأساسية لإجراءات تصديرية مرنة وسهلة كأحد الأولويات التي طُرحت على أجندة المجلس الفلسطيني للصادرات برئاسة معالي وزير الإقتصاد السيدة عبير عودة والتي تتمثل في إسقاط الخطوات التصديرية الإجرائية التي ليس لها ضرورة على الإطلاق، وكذلك العمل خطوة بخطوة على إنشاء النافذة الموحدة للتصدير لاحقا، وكذلك لحال العديد من القضايا التي لا تقل اهمية والتي يتم العمل عليها الآن.

السيدات والسادة الكرام،
ان العمل على تنمية الصادرات الفلسطينية يضعنا على إحتكاك مباشرة ومتواصل مع العالم الخارجي، وهذا يقتضي دائما العمل على مواكبة كافة التطورات والعمل على التطوير المستمر بما يتوائم مع المتطلبات العالمية حتى نبقى دائما في جاهزية تامة تضمن بقائنا على الخارطة التجارية العالمية وكذلك ضمان تنمية مستدامة لصادراتنا، ولعل أبرز ما تم في هذا السياق خلال العام 2017 هو بدء العمل على خلق بيئة ممكنة لممارسة الأعمال ضمن مفهوم الإقتصاد الأخضر والذي يُعتبر نموذج إقتصادي يرتكز على العامل البيئي والتنمية الإقتصادية المستدامة كأنسب نموذج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تسعى الدول الآن الى تحقيقها من خلال هذا المفهوم، وقد إنعكس بطبيعة الحال على ضرورة توفر منتجات صديقة للبيئة وصناعة ذات بعد مستدام تضمن الحفاظ على البيئة وصحة الإنسان وضمان حق الأجيال القادمة في الإستفادة من الموارد المتاحة بمحدوديتها.

أخواتي وإخواني،
يواصل المركز نشاطاته الترويجية في كافة انحاء العالم ويحقق إنجازات مشرفة إنعكست على العديد من المصدرين الفلسطينيين، فقد نظم المركز مشاركة العديد من الشركات من قطاعات مختلفة في المعارض الدولية ، تاركاً بصمة فلسطينية مميزة بجدارة، ولعل أحد اهم الركائز التي يعتمد عليها المركز في إختراق الأسواق هي تنظيم مشاركة المُصدرين الفلسطينيين في أهم المعارض العالمية، كخطوة من العديد من الخطوات التي يقوم المركز بتنفيذها من تحديد للأسواق ودراستها وتنمية قدرات الشركات الفلسطينية والتواصل المستمر معها وتوفير المعلومات المطلوبة، حيث قام المركز خلال هذا العام في بناء قدرات العديد من الشركات بعد تقييم جاهزيتها آخذاً بالإعتبار الهرم الذي يعكس تصنيف الشركات وفقا لنشاطها التصديري وجاهزيتها.
واخيرا وليس آخرا ، حرص المركز على تعزيز ثقة المستهلك الفلسطيني بالمنتج الوطني، ويعتبر ذلك أحد الخطوات الهامة التي من شانها أن تعزز إيماننا بمنتجنا الفلسطيني وترويجنا له حتى على المستوى الشخصي واثناء تواجدنا في أسواق العالم ، وكذلك الأمر لأهمية ترويجه محليا للسياح الوافدين والمتواجدين في ارض فلسطين كوسيلة هامة لنقل هذه الرسالة الى العالم بان فلسطين دولة مزودة لخدمات ومنتجات عالية الجودة، إضافة الى ان ذلك ينعكس على إيرادات الشركات الفلسطينية مما يساعدها أيضا في تقوية نشاطها التصديري.

وفي الختام، أنتهز الفرصة لأتوجه بالشكر العميق إلى الشركاء والأصدقاء على دورهم الكبير ومساهمتهم في إنجاح مسيرتنا العملية، كما وسأتقدم بالشكر لفريق الإدارة والعاملين في بال تريد على ثقتهم الغالية وولائهم الدائم، ولما أظهروه من تفاني وإخلاص في العمل، آملين استمرارية هذه المسيرة من أجل النهوض إلى أعلى قمم النجاحات والإنجازات.

والسلام عليكم

عرفات عصفور
رئيس مجلس الإدارة
31/12/2017

كلمة المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة أعضاء الجمعية العمومية لمركز التجارة الفلسطيني – بال تريد،
السادة أعضاء مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني–بال تريد
الزميلات والزملاء،

يحرص مركز التجارة الفلسطيني دوما على العمل في ضوء الإستراتيجية الوطنية للتصدير، آخذاً بالإعتبار كافة المستجدات والتطورات على الصعيدين المحلي والعالمي، وقد تميز العام 2017 بمرونة في التفاعل مع كافة المعطيات، فقد شهد هذا العام طرق أبواب جديدة لم تطرق من قبل وكان ابرزها مشروع خلق بيئة ممكنة لممارسة الأعمال ضمن مفهوم الإقتصاد الأخضر والممول من الإتحاد الأوروبي، وذلك إيمانا من المركز بأن الثبات على الخارطة العالمية يتطلب الإستمرار في مواكبة متطلبات الأسواق المستهدفة، وبلا شك استمرار العديد من الأنشطة والبرامج التي من شأنها المساهمة في تنمية الصادرات الفلسطينية.

وقد تميز هذا العام بأجندة نشطة للمجلس الفلسطيني للصادرات إنعكست على العمل بكثافة على عدة قضايا تتعلق بإجراءات التصدير وضرورة إسقاط الإجراءات التي ليست مطلوبة من الدول المستهدفة، وكذلك قضية حماية المنتج الحرفي التقليدي الوطني من المنتجات المستوردة، ومبادرة خلق تمييز تجاري (Brnading) للصادرات الفلسطينية.
وخلال العام 2017 تجددت التوجهات وفق الأولويات والقضايا الهامة فقد عمل المركز على ثلاثة محاور جديدة تمثلت في التواصل المستمر مع الجامعات الفلسطينية، فقد تم العمل مع القطاع الأكاديمي بالتنسيق الكامل مع ممثلين أكاديميين للعديد من الجامعات الفلسطينية وذلك ضمن حملة "إقتصاد مبني على المعرفة" والتي هدفت الى تعزيز

معرفة الطلاب بالمفاهيم الجديدة الخاصة بتنمية الصادرات وبيئة الأعمال، كمحاولة لإعادة توجيه مشاريع التخرج لتخاطب قضايا تعتبر أولوي فلسطينية وتحقق قيمة مضافة.
والمحور الثاني الجديد تمثل في أن المركز كان فاعلا في ترويجه للمنتج الوطني، فقد حرص المركز على تعزيز ثقة المستهلك الفلسطيني بالمنتج الوطني، لما لذلك من أهمية في بناء أرضية مساندة للصادرات الفلسطينية من خلال تعزيز إيمان المواطن بالقدرات الفلسطينية وكذلك تشجيع السياح الوافدين لإستهلاك المنتجات الفلسطينية الأمر الذي يعتبر ترويج عالمي غير مباشر .

أما المحور الثالث فقد تركز على العمل على خلق البيئة الممكنة لشراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص لإدارة وتطوير المواقع التراثية السياحية كأحد عناصر الجذب السياحي لفلسطين، فقد عمل المركز بالشراكة مع كافة الجهات ذات العلاقة على تحديد نقاط الضعف في الأنظمة الحالية وتحديد أفضل نموذج لتعزيز هذه الشراكة بما يخدم تنمية وتطوير هذه المواقع السياحية التراثية.
وبطبيعة الحال إستمر المركز في تحقيق إنجازاته على صعيد الترويج للصادرات وكذلك بناء قدرات الشركات، فعلى صعيد ترويج الصادرات ، يسعى المركز بشكل فاعل ومتواصل لتعزيز صمود المنتج الوطني في الأسواق العالمية، من خلال المشاركة في المعارض العالمية في الأسواق المستهدفة التي تعتبر أولوية، وخلال عام 2017 تم المشاركة في 10 معارض منها معارض دولية متخصصة، فكان منها المشاركة في معرض الخمسة الكبار و معرض انوجا في ألمانيا ومعرض حلال ماليزيا، ومعرض غذاء الخليج والعديد من المعارض الأخرى، ومن اهم نتائج المعارض بان المركز تمكن من تنفيذ العدد المستهدف للأنشطة الترويجية من معارض و لقاءات اعمال خلال العام 2017، وبلغ عدد الشركات المشاركة في الفعاليات التجارية 95 شركة اي ما يقارب حوالي 86 % من العدد المستهدف.

أما على صعيد المعلومات التجارية وبناء قدرات الشركات الفلسطينية المصدرة، فقد استمر العمل بشكل متواصل ونوعي على توفير المعلومات والتقارير المطلوبة حول الأسواق المستهدفة، وكذلك الحال تم العمل على تحديد إحتياجات العديد من الشركات بإستخدام الأدوات المتخصصة في هذا الشأن وصولا الى بناء خطط عمل للمراحل القادمة لهذه الشركات.

وأخيراً وليس آخراً، فقد حافظ المركز خلال عام 2017 على عدد الأعضاء ليبقى مئتان واثنان وعشرون من مختلف محافظات الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي الختام، ننتهز هذه الفرصة لنثمن عاليا جهود كل من ساند المركز من القطاعين العام والخاص ومن الجهات المانحة وكافة الداعمين، كما أتوجه بالشكر لفريق العمل في بال تريد على ثقتهم الغالية وولائهم الدائم، ولما أظهروه من تفاني وإخلاص في العمل.

والسلام عليكم

حنان طه
المدير العام
31/12/2017

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

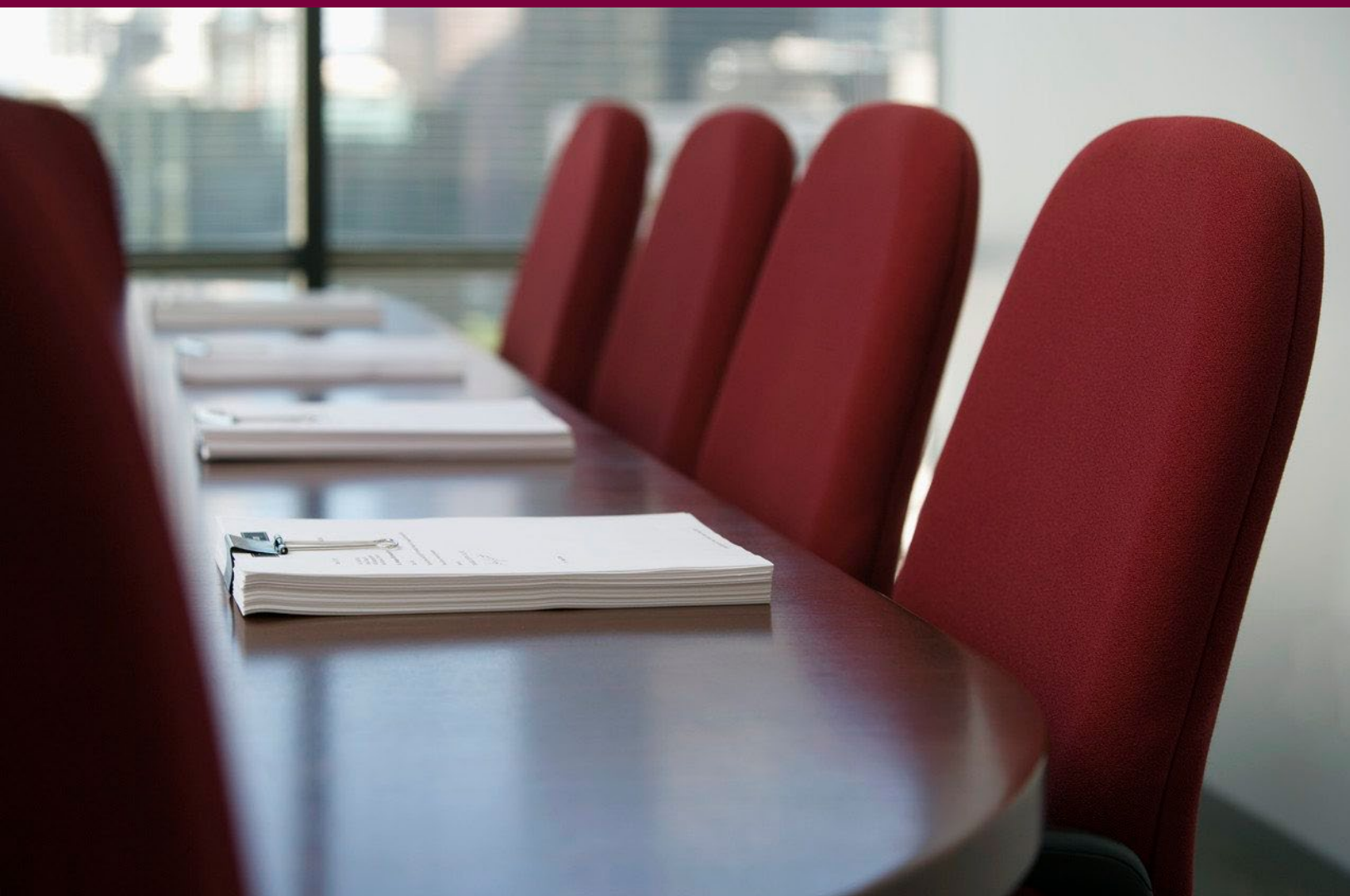

السيد عرفات عصفور
رئيس مجلس الإدارة

السيد فيصل الشوا
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد عبد الحكيم فقهاء
أمين سر مجلس الإدارة

السيد هاني ناجي عطا الله
أمين الصندوق

وضاح بسيسو
عضو مجلس إدارة

السيد سميح ثوابتة
عضو مجلس إدارة

السيد روبين الجولاني
عضو مجلس إدارة

السيد تيسير الاستاذ
عضو مجلس إدارة

السيد وديع المصري
عضو مجلس إدارة

السيد حسين حجازي
عضو مجلس إدارة

السيد طارق أبو خيزران
عضو مجلس إدارة

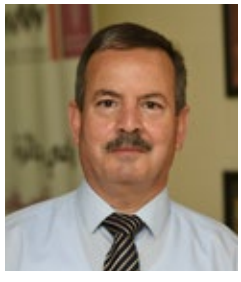

السيد نافذ نيروخ
عضو مجلس إدارة

الإتجـــــــاه الإستراتيجي

PALTRADE
مركز التجارة الفلسطيني
PALESTINE TRADE CENTER

تأسّس مركز التجارة الفلسطيني بال تريد عام 1998 وهو مؤسسة غير ربحية وضعت على كاهلها مهمة رئيسية تقوم على فكرة "تولي قيادة مسيرة تنمية الصادرات الفلسطينية والمساهمة بفاعلية في تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني".

وأثبت المركز ذلك على مدار السنوات الماضية لما قام به من نشاطات اقتصادية على المستوى المحلي الدولي. إن مركز التجارة الفلسطيني وبصفته المؤسسة الوطنية الرائدة في تنمية الصادرات الفلسطينية هو الواجهة الرئيسة التي قامت وما زالت تتكلف بالعمل إلى جانب مؤسسات القطاع العام والخاص الهيئات الدولية من أجل خلق تأثير إيجابي على الأداء التجاري والاقتصادي الفلسطيني من خلال توفير عدد كبير من البرامج والأنشطة الداعمة لتنمية الصادرات.

وحتى يستمر مركز التجارة الفلسطيني بنفس الاتجاه وتحقيق الأهداف الاستراتيجية على مستوى المركز وعلى مستوى الخطة الاستراتيجية الوطنية، قام المركز بوضع خطة استراتيجية قصيرة الأمد تمتد من عام 2014 وحتى عام 2018، ركزت هذه الاستراتيجية على رسالة مركز التجارة الفلسطيني ووظيفته الأساسية والعمليات التي يقوم بها نحو تنمية الصادرات الوطنية بشكل واضح، وتنويعها من خلال قنوات التوزيع المختلفة والمتوفرة للصادرات الفلسطينية في الأسواق العالمية.

وتعد الاستراتيجية نقلة واضحة نحو الإقبال على خدمات التصدير من قبل المصّدرين المستفيدين من الموارد المتاحة مع وجود أولوية تُعطى إلى العمل مع قطاع الأعمال الفلسطيني، والشركات التي تسعى لتطوير وتنمية صادراتها للأسواق العالمية الحالية والتي تستهدف أسواق جديدة.

رؤية المركز

تتمثل في «اقتصاد فلسطيني تقوده صادرات منافسة عالمياً»

المهمة الرئيسية

قيادة تحقيق تنمية مستدامة للصادرات الفلسطينية

المبادئ والقيم

النزاهة

يلتزم مركز التجارة الفلسطيني بمبدأ سيادة القانون ولن يتعاطى/ تتساهل مع أي ممارسات غير قانونية من قبل الأعضاء والمستفيدين من خدمات المؤسسة ومزودي الخدمات والشركات التي تستغل عمالة الأطفال.

جودة ومستوى الخدمات

سيتم التعرف والاعتراف بخدمات المركز على المستوى الوطني والدولي كمثال لأفضل الممارسات.

المساواة

سيعمل مركز التجارة الفلسطيني بشكل شمولي على تقديم الخدمات الرئيسية المنوطة به التي تتعلق بتنمية الصادرات، ستكون هذه الخدمات متوفرة لكافة الشركات المهتمة بالتصدير مع التركيز بوجه الخصوص على زيادة مشاركة المرأة في التصدير والنشاطات التصديرية وضمان تعزيز النوع الاجتماعي في هيكلية المركز الداخلية والنشاطات والبرامج الخارجية.

الاستدامة

سيعمل المركز على ضمان إدراك الموظفين العاملين في المركز والمستفيدين من خدماته لأهمية التنمية البيئية المستدامة والعمل على تحديد الفرص التصديرية في هذا السياق.

القيادة

مركز التجارة الفلسطيني سيقدر ويلتزم بمبدأ التعامل الصادق في كافة تعاملاته وسيعمل على تعزيز سمعة المركز كمؤسسة تروج لأفضل الممارسات في إدارة الأعمال وفي الإستمرارية والدقة في تقديم خدمات ذات جودة عالية للمستفيدين.

الأهداف الاستراتيجية الرئيسية

الجمعية العمومية

حافظ المركز خلال عام 2017 على عدد الأعضاء ليبقى مئتان واثنان وعشرون عضواً والتمثيل البياني أدناه يوضح توزيع الأعضاء في مختلف محافظات الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تركز وجود الأعضاء في محافظات الجنوب بمدينة الخليل ومحافظة بيت لحم، أما في الوسط فتركز عدد الأعضاء بمدينة رام الله مع تمثيل بسيط لمدينة القدس. وكان الحظ الأوفر لمدينة نابلس باحتضان أكبر عدد من أعضاء المحافظات الشمالية مع تمثيل طفيف لباقي مدن الشمال وهي طولكرم وقلقيلية وجنين وسلفيت، أما في قطاع غزة فهناك ما نسبته 22% من مجمل الأعضاء.

تمثيل أعضاء مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد حسب المحافظات الفلسطينية

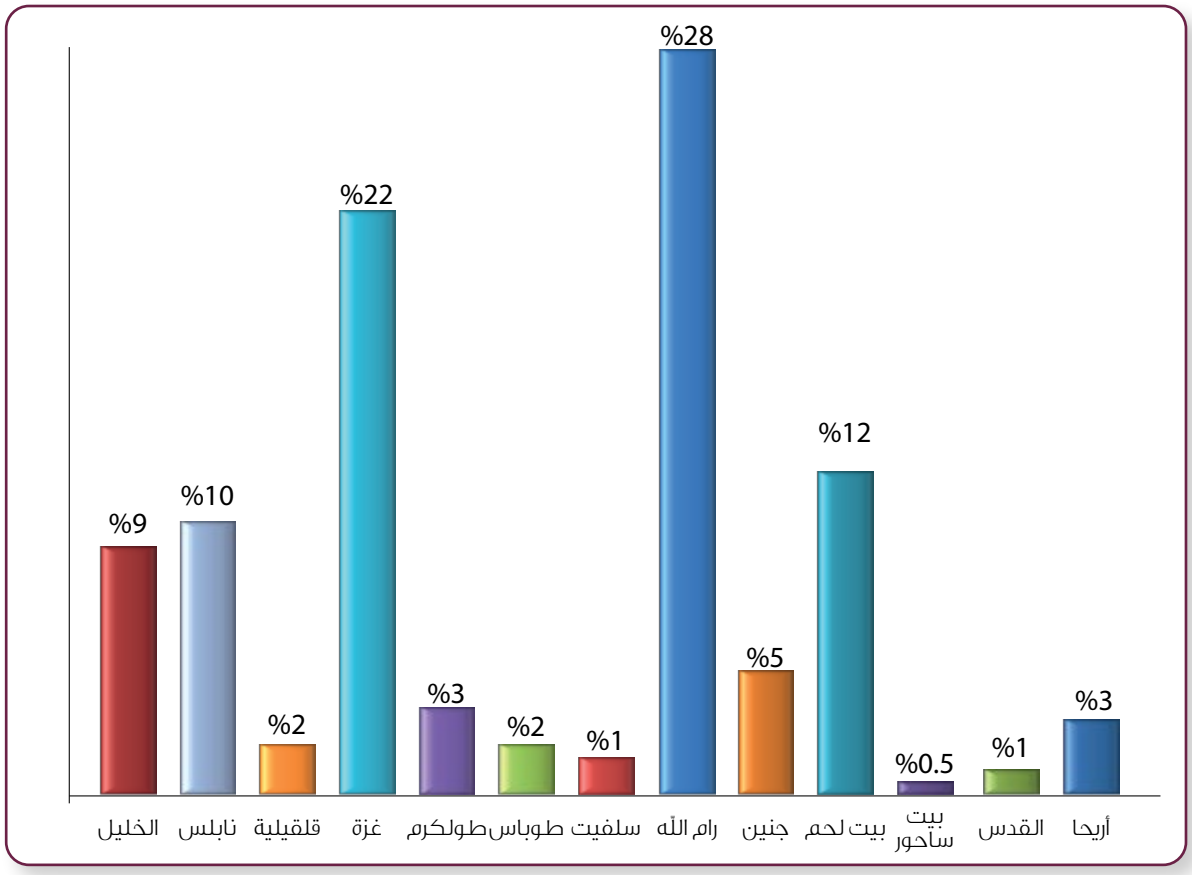

اما على صعيد الأنشطة الاقتصادية التي تُعنى بها استراتيجيات مركز التجارة الفلسطيني، فهي متنوعة ومختلفة شملت معظم القطاعات الاقتصادية على مستوى الوطن، وبحسب ما نصت عليه الخطة الاستراتيجية الوطنية للتصدير، فإن المركز يسعى بشكل مستمر لضم أعضاء جدد من كافة القطاعات ليشكل توازن بالتمثيل القطاعي، ويوضح الرسم البياني أدناه توزيع أعضاء مركز التجارة الفلسطيني حسب القطاعات الاقتصادية.

توزيع أعضاء مركز التجارة الفلسطيني– بال تريد حسب النشاط الاقتصادي

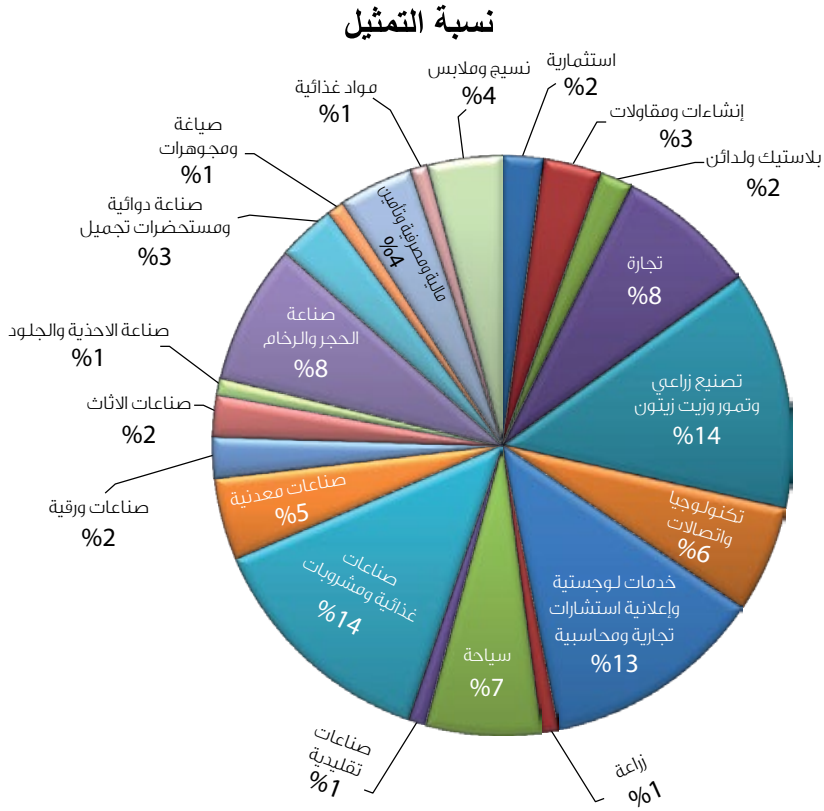

أهمية الصادرات

إن أهمية الصادرات تكمن في أنها رافد أساسي من روافد الاقتصاد الوطني، فالصادرات تشكل مصدراً من مصادر الدخل القومي كونها تعود بالفوائد الجمة للدولة ولقطاعاتها غير أنها تساهم في توفير العملات الصعبة وتزيد من ربحية الشركات العاملة وقدرتها في مجال التصدير وذلك من خلال تبادل المعرفة والخبرات بين الشركات المصدّرة والشركات المستوردة. تلعب الصادرات دور مهم في خفض نسبة البطالة والفقر من خلال زيادة حجم التوظيف والتشغيل لدى الشركات المصدّرة وزيادة الأيدي العاملة لتلبية احتياجات الأسواق الخارجية.

الدولة التي تسعى إلى زيادة وتطوير صادراتها وزيادة دخلها القومي تصل في نهاية المطاف إلى تنمية مستدامة لصادراتها ومن أجل الوصول إلى الاستدامة لا بد من بذل الكثير من الجهد والعمل على مستوى الدولة والشركات الخاصة والمؤسسات المحلية وذلك لتسهيل الأعمال وتوفير بيئة عمل مواتية. وعلى مدار تسعة عشر عاماً ركز مركز التجارة الفلسطيني على أن المنافسة العالمية تحتاج إلى عمليات تطويرية مستمرة للمنتجات والخدمات المصدّرة لضمان استدامة الشركات وبقاءها وبشكل منافس في سوق حر تتميز فيه المنافسة بالشراسة، وأيضاً يتطلب الأمر إلى عمليات بحث مستمرة عن توجهات ورغبات الأسواق الخارجية والمنافسين ومستويات وحدود المنافسة في هذه الأسواق.

ولا تتوقف تطوير العمليات وحدها لتأدية المهام على أكمل وجه لضمان استدامة الصادرات واستدامة الشركات بل لا بد من توفر عنصر مهم وفعّال ومكمل لها ويتمثل بتوفير كادر مؤهل قادر على العمل باحترافية عالية يستطيع تحقيق الأهداف الموضوعة وأهمها اختراق أسواق جديدة والبقاء بتنافسية عالية في الأسواق الحالية، من هنا فإن تنمية الصادرات تفرعت وأخذت على عاتقها فكرة تأهيل الكادر الوظيفي للشركات المصدّرة ليصبح قادراً على مواكبة متطلبات السوق المتغيرة باستمرار، حيث أن عملية تأهيل الكادر لا تقتصر على المستوى الإنتاجي فقط بل هي عملية شاملة لكل أعمال الشركة من الناحية المالية والتسويقية والجانب اللوجستي، لأن كل عملية بحد ذاتها مستقلة لكن النتيجة المجتمعة لكل العمليات تصب في مصلحة العمل النهائية.

أداء الصادرات الفلسطيني خلال عام 2017

أشارت التقديرات الأولية حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة وصلت الى 3.1 % خلال عام 2017 مقارنة مع عام 2016، فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 2.4%، بينما انخفض في قطاع غزة بنسبة 2.9% عام 2017.

أما على صعيد حركة التجارة الخارجية في فلسطين والتي تتمثل في إجمالي الصادرات والواردات، فقد أشارت التقديرات الأولية إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة 4.2 % مقارنة مع عام 2016، كما ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 2.8 % مقارنة مع عام 2016.

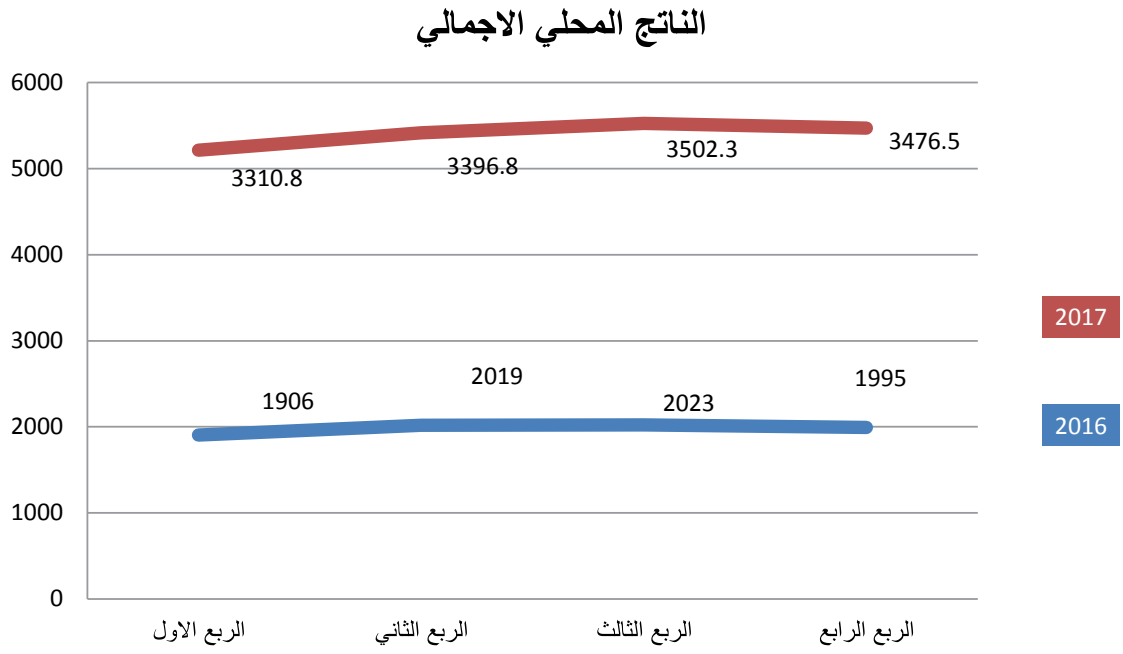

* تتمثل القيمة المقدرة لعام 2017

يشير الشكل رقم (3) أدناه إلى استمرار النمو في حجم الصادرات الفلسطينية في العام 2017 كما ازدادت قيمة الواردات، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حسب التقديرات الأولية فقد وصل إجمالي الصادرات الفلسطينية غير المرصودة في عام 2017 إلى 1,038 مليون دولار أمريكي، مما يعني أن نسبة النمو في الصادرات أخذت في التزايد بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت بنسبة 4.2 % مقارنة مع عام 2016 حسب بيانات جهاز الفلسطيني، كما ازدادت حجم الواردات لتصل إلى 5,303 مليون دولار في عام 2017 أي سجلت ارتفاعا بنسبة 2.8 % عن العام 2016، حيث وصل العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي إلى 4,2 مليار دولار أمريكي في عام 2017.

حجم الصادرات والواردات من عام 2004 إلى عام 2017 (الاعداد بالمليون)

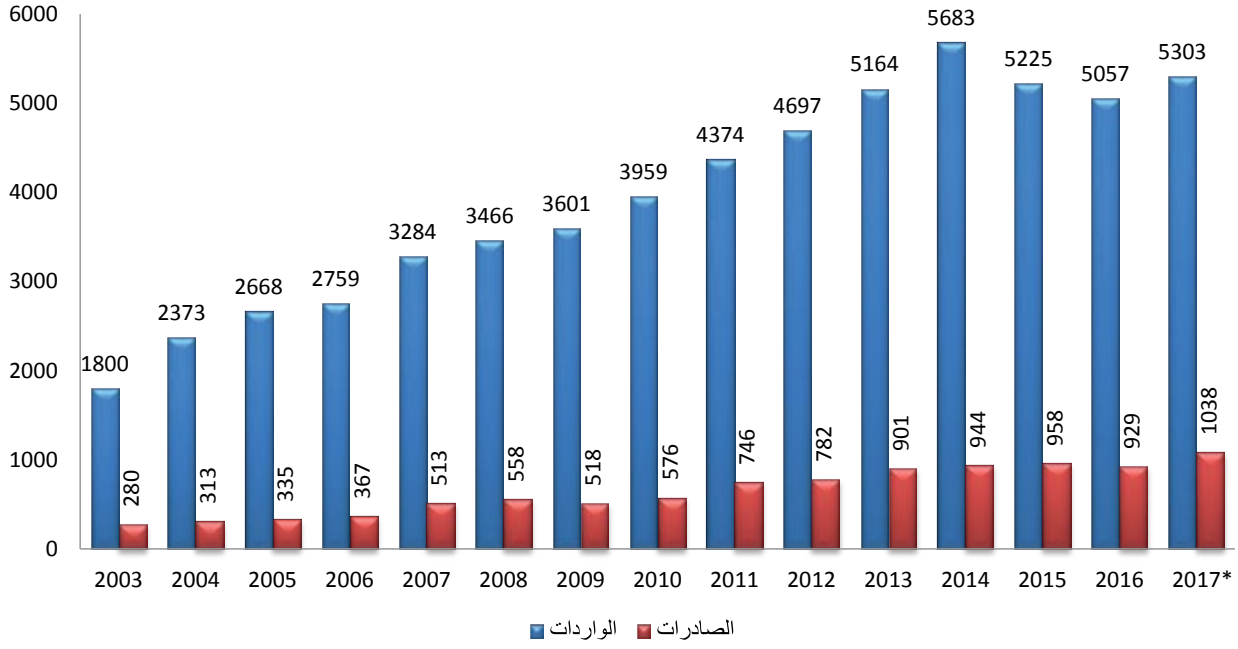

*نتائج 2017 أولية كما تم نشرها من مركز الإحصاء الفلسطيني

كما يتضح أن الصادرات الفلسطينية ما زالت محصورة في تركيزها الجغرافي، حيث شكلت إسرائيل 83.2% من إجمالي الصادرات الفلسطينية في عام 2016 علماً أن اعتماد الصادرات الفلسطينية على السوق الإسرائيلي لم يختلف عن عام 2015، انظر جدول رقم (1). أما الواردات الفلسطينية من إسرائيل أو من خلالها فشكلت حوالي 58.2% من إجمالي الواردات الفلسطينية خلال العام 2016، حيث انها لم تختلف عن عام 2015.

جدول 1:مؤشرات الصادرات الفلسطينية المرصودة* للفترة 2015 –2016، القيمة مليون دولار أمريكي

المؤشر	2015	2016
إجمالي الصادرات الفلسطينية	958	926
إجمالي الصادرات حسب البلد		
إلى إسرائيل	804	771
إلى الدول العربية	121	119
إلى باقي دول العالم	215	408
إجمالي توزيع الصادرات		
وطنية	705	-
معاد تصديرها	253	-
إجمالي الصادرات حسب المنطقة*		
الضفة الغربية	953.8	922.3
قطاع غزة	4	4.2

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967.

* القيمة بالألف دولار أمريكي

وفقاً للنتائج والإحصائيات الأولية للعام 2016 المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة من الضفة الغربية 922.3 مليون دولار أمريكي في عام 2016 حيث انخفضت بنسبة 3.3 % مقارنة مع عام 2015 في حين بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة من قطاع غزة 4.2 مليون دولار أمريكي بارتفاع 6.2 % مقارنة مع عام 2015.

جدول 2: النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة لعام 2017 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

الشهر	الصادرات	الواردات
كانون ثاني	79.4	422.4
شباط	79.2	413.2
آذار	86.7	427.4
نيسان	84.8	405.5
أيار	97	475
حزيران	82.2	417.9
تموز	88.8	456.6
آب	91.7	494.7
أيلول	73.5	419.6
تشرين أول	86.5	460.3
تشرين ثاني	93	441.4
كانون أول	95.3	469.2
المجموع	**1,038.1**	**5,303.2**

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967.

* المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني

يتضح من الشكل البياني رقم (4) أدناه أن مساهمة الصادرات زادت في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.2% مقارنة مع عام 2016.

نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي 2007 – 2016

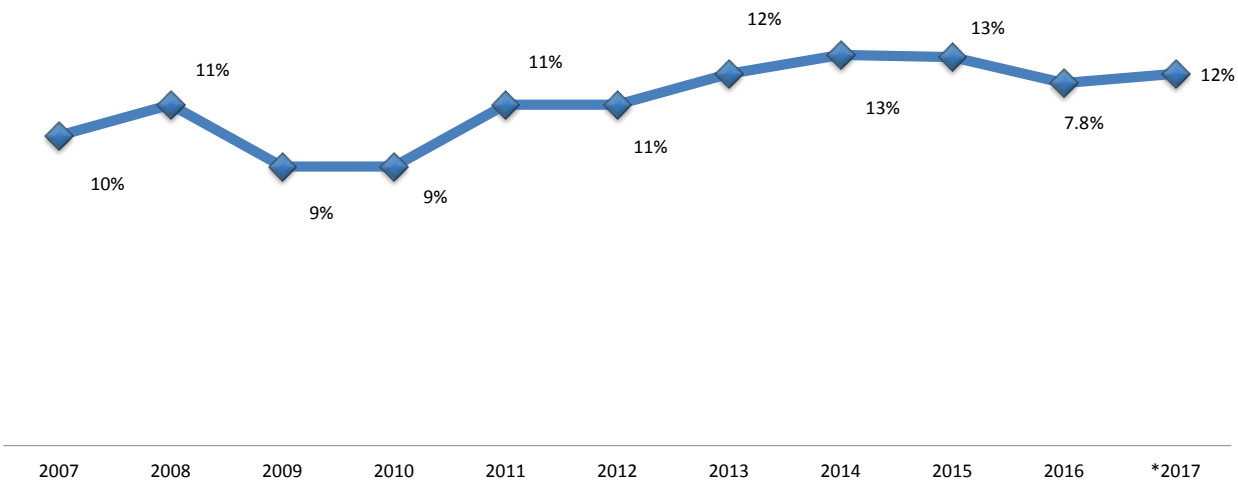

نتائج 2017 أولية حسب بيانات المنشورة من قبل جهاز الحصاء الفلسطيني

العجز في الميزان التجاري

تعاني فلسطين من عجز كبير في الميزان التجاري، يعود هذا العجز لاعتمادها بشكل كبير على الواردات، فالسوق الفلسطيني يختلف عن غيره من الأسواق، فهو سوق صغير يتبع لعدد من القيود و محكوم في مجموعة من المعيقات بالإضافة أنه غير مسيطر على حدوده، لهذا نجد أن قاعدة التصنيع في السوق الفلسطيني لا تستطيع أن تواكب التطورات العالمية على عكس الدول الأخرى.

ارتفع العجز في الميزان التجاري السلعي في عام 2016 بنسبة 4 % مقارنة مع عام 2015 ووصل إلى 4,437.3 مليون دولار أمريكي. ويعزى هذا الارتفاع في قيمة عجز الميزان التجاري إلى انخفاض قيمة إجمالي الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 3.3 % عام 2016، مقابل ارتفاع قيمة إجمالي الواردات بنسبة 2.6 %. مقارنة مع العام 2015، فقد تفاقمت قيمة العجز في الميزان التجاري بشكل ملحوظ خلال الفترة 2012 - 2016 نتيجة زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات.

قيمة الواردات والصادرات المرصودة وصافي الميزان السلعي في فلسطين للأعوام 2006-2017 (القيمة بالمليون دولار)

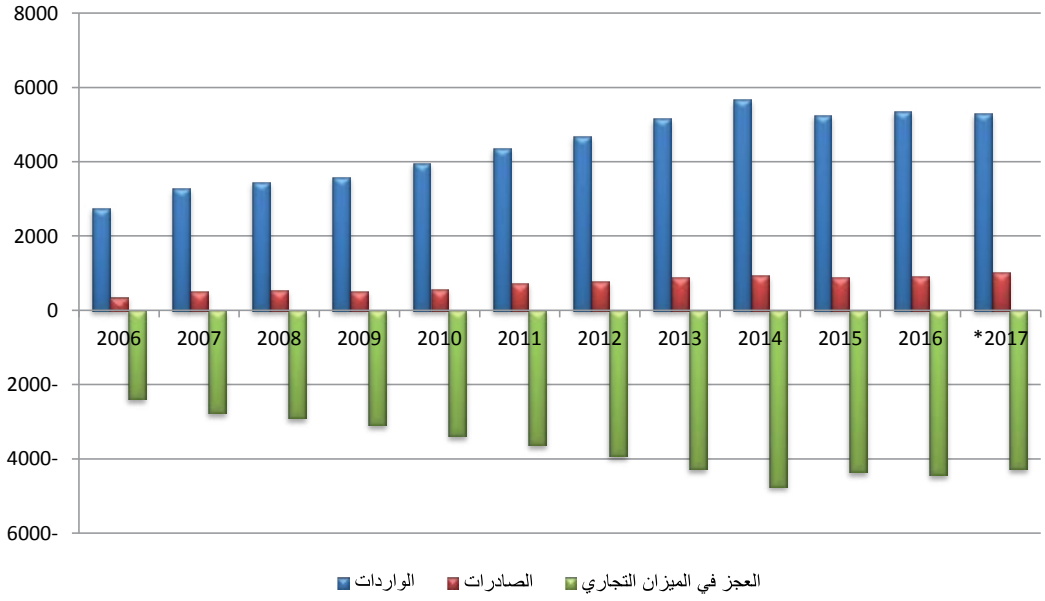

*نتائج 2017 أولية حسب بيانات المنشورة من قبل جهاز الحصاء الفلسطيني

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

ما زالت تعتبر إسرائيل الشريك التجاري الأكبر لدولة فلسطين، حيث مثلت الواردات من السوق الإسرائيلي. 58.2 % من أجمالي الواردات، يليها تركيا بنسبة 8.9 % ثم الصين بنسبة 7.1 %، حيث ارتفعت قيمة الواردات عام 2016 (2.60 %) عن 2015 حيث بقيت نسبة الواردات من السوق الإسرائيلي نفسها، يليها تركيا التي ارتفعت نسبتها من 7.2 % في عام 2015 إلى 8.9 % في عام 2016، يتبعها الصين التي حافظت على نفس النسبة.

عند النظر إلى التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية بين عامي 2012-2016 كما هو موضح بالشكل رقم (5) أدناه، يتبين أن قيمة الواردات بشكل عام لم تختلف بشكل كبير بقيت بين صعود وهبوط خلال السنوات الخمسة الأخيرة، فقد وصلت ذروتها في عام 2014 بقيمة 5.6 مليار دولار أمريكي و قمة تراجعها في عام 2012 بقيمة 4.6 مليار دولار أمريكي.

التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية للفترة 2011 إلى 2016

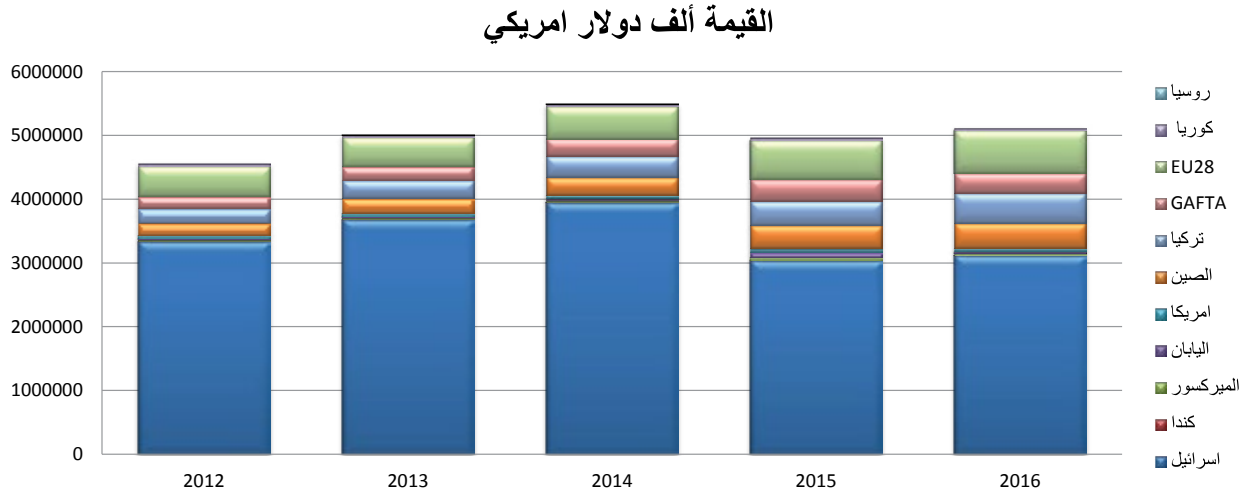

وعند النظر إلى التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية بين عامي 2012-2016 نجد أن الصادرات الفلسطينية في كل عام كانت تزداد بشكل طفيف، لكنها انخفضت قليلاً في عام 2016، رغم ذلك ما زال السوق الإسرائيلي هو الجهة الأولى للصادرات الفلسطينية، حيث لم تختلف نسبة الصادرات للسوق الإسرائيلي في عام 2016 عما كانت عليه في عام 2015، شكلت نسبة الصادرات لإسرائيل 83.9% في عام 2015 أما في عام 2016 فقد كانت 83.1 %.

التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية للفترة 2011 إلى 2016

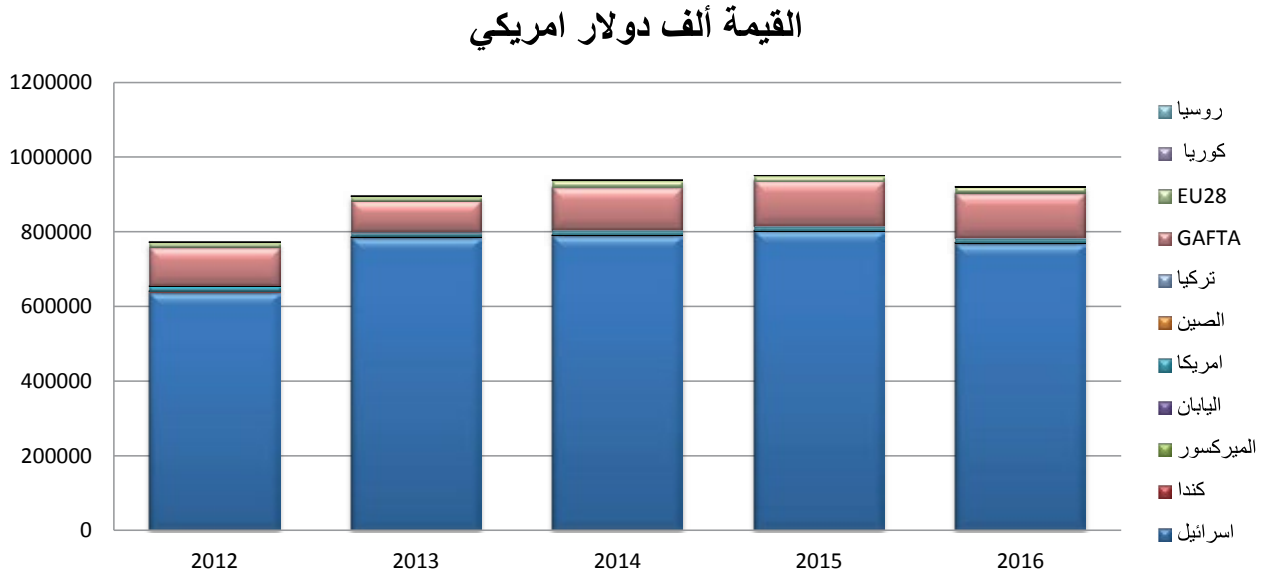

هيكلية الصادرات من حيث المنتجات لعام 2016

حافظت دولة فلسطين على أعلى مستويات من تصدير الحجر الفلسطيني للأسواق العالمية خلال السنوات الماضية إذ تجاوزت حصة الصادرات للحجر 18% من الحجم الكلي للصادرات الفلسطينية في عام 2016، يوضح الجدول رقم (3) أدناه حصة مجموعة من أكبر الصادرات الفلسطينية في عام 2016 والتي تشكل 63.26 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية علماً بأن قيمة الصادرات في عام 2016 كانت 926، مليون دولار أمريكي.

جدول 3: حجم الصادرات من حسب توزيع المنتجات وفق نظام (HS4 Code) لعام 2016

المرتبة	رمز النظام المنسق (HS4 Code)	اسم المنتج	قيمة الصادرات (ألف دولار امريكي)	حصة الصادرات
1	6802	حجر مشغول، مثل احجار البناء، ومصنوعاته	172,818	18.65%
2	9403	الأثاث وأجزاؤه الأخرى	52,239	5.64%
3	3923	الحاويات، والحزم من البلاستيك	47,509	5.13%
4	1509	زيت الزيتون وجزيئاته، غير معدل كيميائيا	43,074	4.65%
5	2402	السجائر وغيرها، التبغ وبدلائه	34,477	3.72%
6	6404	الأحذية والعليا من حصيرة النسيج	30,866	3.33%
7	0707	الخيار، طازج أو مبرد	29,899	3.23%
8	9401	المقاعد (باستثناء مقاعد طبيب الأسنان، الحلاقة، الخ من الكراسي)	24,889	2.69%
9	9404	المراتب والفراشات	23,525	2.54%
10	0804	التمر والتين والأناناس والمانجو والأفوكادو والجوافة	17,053	1.84%
11	4415	الواح خشبية، طبليات صناديق وقواعد تحميل	14,749	1.59%

12	7204	فضلات ونفايات حديد	18,454	1.39%
13	0709	منتجات نباتية أخرى طازجة أو مبردة	12,795	1.38%
14	7404	النفايات والخردة والنحاس	11,537	1.25%
15	6908	السيراميك المزجج والبلاط، وبلاط الجدران	10,810	1.17%
16	2106	المستحضرات الغذائية، متنوعه	10,592	1.14%
17	3004	أدوية	9,984	1.08%
18	4818	المناديل المنزلية، والصحية، والمستخدمة في المستشفيات، والملابس	9,311	1.00%
19	2517	حصى وحصباء وأحجار مجروشة أو مكسرة من الأنواع المستعملة عادة للخرسانة أو لرصف الطرق أو السكك الحديدية أو لأنواع الرصف الأخر، حصى الشواطئ وأحجار الصوان، وإن كانت معالجة بالحرارة؛ حصباء خبث وحصباء نفايات صناعية مماثلة	8,842	0.95%
20	3901	بوليميرات الإيثيلين، في أشكالها الأولية	8,247	0.89%

أداء الصادرات في قطاع غزة خلال عام 2017

على الرغم من جهود المصالحة الداخلية وانهاء الانقسام السياسي والاداري بين غزة والضفة الغربية الا ان عام 2017، كان الاصعب على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فقد سجل عام 2017 أرقاماً ومعدلات اقتصادية تعتبر الأسوأ في تاريخ الاقتصاد الفلسطيني من حيث معدلات البطالة والفقر وتفاقم أزمة الكهرباء والكساد وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتشير المؤشرات الاقتصادية لعام 2017 إلى كم هائل من النتائج السلبية حيث أجمعت المؤسسات والمنظمات الدولية ومن ضمنها البنك الدولي أن اقتصاد قطاع غزة ضمن أسوأ الحالات في العالم، حيث شهد عام 2017، ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي .

وبحسب مركز الإحصاء الفلسطيني فان معدلات البطالة في القطاع خلال الربع الثالث من عام 2017 وصلت إلى 42.7%، وبحسب تقارير البنك الدولي فان معدلات البطالة في قطاع غزة تعتبر الأعلى عالمياً حيث تشير احصاءات الامم المتحدة الى ان معدل البطالة في الربع الثالث من العام 2017 بلغ 46.7% بانخفاض بنسبة 3.5% عن الفترة ذاتها في العام الفائت، بينما تجاوز معدل البطالة الفئة العمرية بين 20-24 الى 67.8% وهي معدلات مرتفعة جدا بكل المقاييس وتؤشر الى حجم الازمة الاقتصادية التي يمر بها القطاع خاصة فيما يخص القطاع الخاص باعتباره المشغل الاكبر .

كما بلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من 213 ألف شخص، وكما تجاوزت معدلات الفقر والفقر المدقع حاجز 65%، و بلغ عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من الأونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية اكثر من المليون ونصف مليون شخص بنسبة تصل إلى 80 % تقريباً من سكان القطاع.

اما فيما يخص اعادة الاعمار فقد اشارت تقارير الحكومة ان العام 2017 قد شهد تباطؤ شديد في التمويل وإيفاء المانحين بالتزاماتهم في مؤتمر القاهرة الخاص بإعادة إعمار غزة، وقد بلغ المجموع الكلي للتمويل 851,1 مليون دولار و هو ما يشكل 5.36 % من قيمة تعهدات مؤتمر القاهرة. حيث بلغت الزيادة في التمويل خلال النصف الأول من العام 2017 مبلغ 55 مليون دولار. مع العلم أن هذه الزيادة موزعة لقطاعات مختلفة ومنها: برامج الطوارئ، دعم برامج وكالة الغوث، دعم الموازنة الحكومية، الخ، حيث بلغت حصة إعادة إعمار المحافظات الجنوبية من الزيادة في التمويل ماقيمته فقط 38 مليون فقط دولار (حتى الربع الثالث من العام 2017).

وقد ذكر تقرير الحكومة الفلسطينية ان من شأن التباطؤ في التمويل وإيفاء المانحين بالتزاماتهم في مؤتمر القاهرة الخاص بإعادة إعمار غزة، الاستمرار في تأجيل تنفيذ العديد من التدخلات التي كان من المنوي تنفيذها بحسب وثيقة حصر الأضرار الشاملة ومقترحات المشاريع الواردة فيها مما سيؤدي إلى التراجع في دفع عجلة الاقتصاد وعودة الحياة إلى طبيعتها في المحافظات الجنوبية.

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة في الفترة 1995-2017

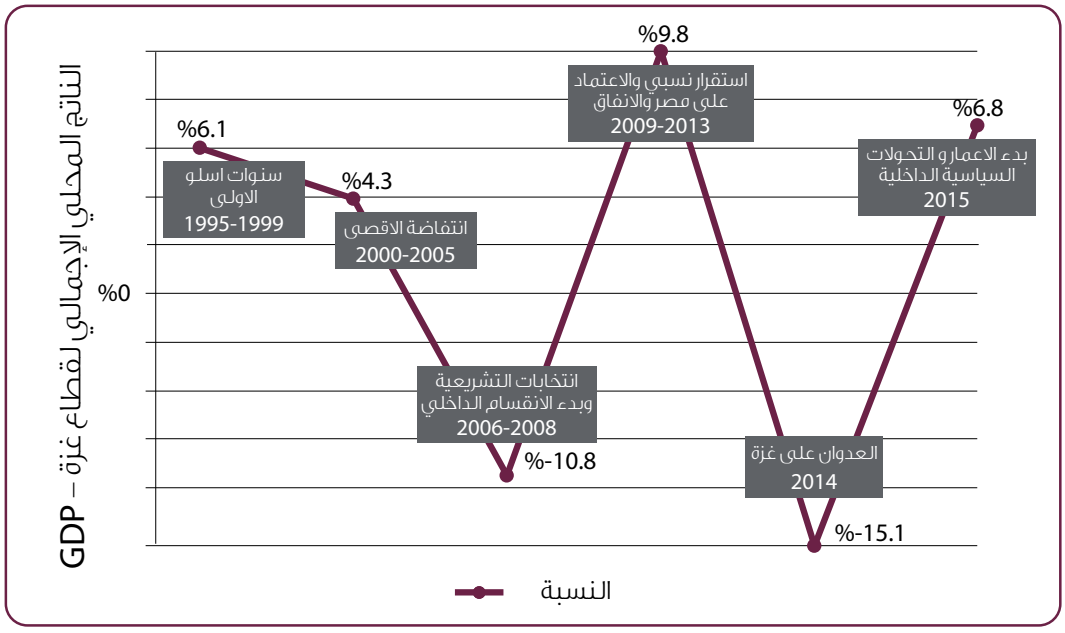

الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات وهو فائض الدخل عن الاستهلاك أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية. ويشير الرسم البياني رقم (8) أن معدل الاستثمار والادخار للمواطن الفلسطيني في قطاع غزة انخفض بشكل تدريجي وبشكل كبير منذ بداية انتفاضة الأقصى ولكن في اعوام 2014 و2015 و2016 كانت قيمة الادخار سلبية بمعنى انه هناك حجم الانفاق اكبر من حجم الانتاج وتشير البيانات الاولية للعام 2017 ان قيمة الادخار متدنية جدا ان لم تكن اقل من عام 2016 في قيمها النهائية. وبشكل عام فقد كان هناك انخفاض بشكل كبير جدا كما يظهر الرسم البياني أدناه خلال تشديد الحصار والعدوان على قطاع غزة.

معدل الاستثمار من الناتج المحلي ومعدل الادخار من الدخل القومي المتاح في قطاع غزة

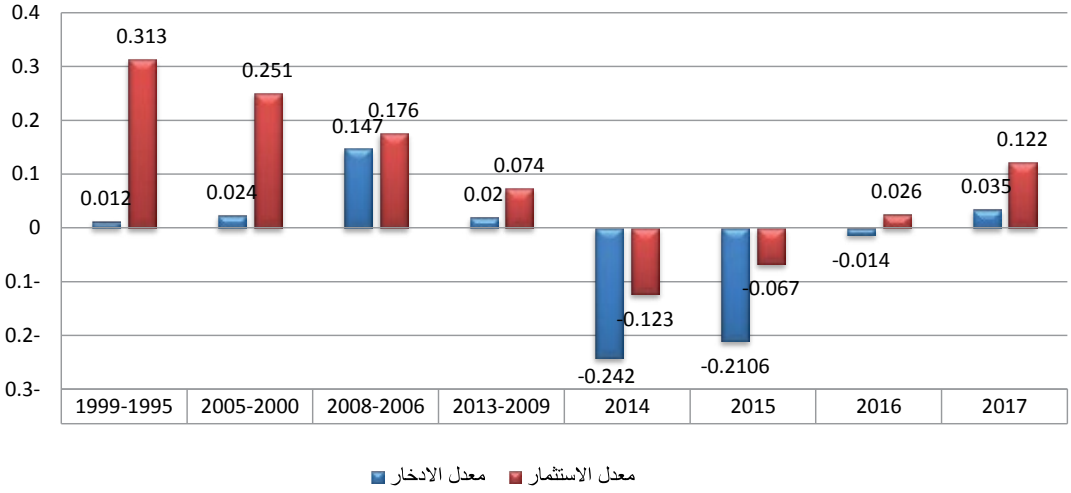

حركة المعابر – الواردات والصادرات

خلال عام 2017 لم تشهد الحركة التجارية عبر المعابر أي تغيرات على الواقع المفروض، فكافة معابر قطاع غزة التجارية مغلقة باستثناء معبر كرم أبو سالم وهو الوحيد الذي يعمل حتى اللحظة وفق الأليات السابقة لما قبل الحرب على قطاع غزة، فلم يتغير أي شيء من حيث ساعات العمل وعدد الشاحنات الواردة، نوع وكمية البضائع الواردة، أما الزيادة التي حدثت في عدد الشاحنات الواردة لقطاع غزة كانت نتيجة لزيادة المساعدات الإنسانية ومواد البناء للمشاريع الدولية والمشاريع القطرية على وجه الخصوص.

ما زالت القيود الإسرائيلية على الحركة التجارية تمنع دخول العديد من السلع والبضائع والمواد الخام والمعدات والماكينات وعلى رأسها مواد البناء والتي تدخل فقط بكميات مقننة وفق ألية إعمار غزة لإدخال مواد البناء (الإسمنت – الحصمة – الحديد – البوسكورس)، ومن خلال رصد حركة الشاحنات الواردة عبر معبر كرم أبو سالم فقد بلغت نسبة إغلاق المعبر أكثر نحو 50% باحتساب ايام الاجازات الاسبوعية والرسمية بينما بلغت نسبة الاغلاق نحو 23% خارج الاجازات الرسمية. كما بلغ عدد شاحنات الواردة إلى قطاع غزة 117,286 شاحنة خلال عام 2017، مقارنة مع 119,070 شاحنة واردة إلى القطاع خلال عام 2016 من مختلف الأصناف المسموح دخولها، وبلغت نسبة الانخفاض في عدد الشاحنات الواردة 1.5% خلال عام 2017، وبلغ متوسط عدد الشاحنات اليومية الواردة 444 شاحنة خلال عام 2017. وعلى صعيد خروج البضائع من قطاع غزة، فقد بلغ عدد الشاحنات الصادرة 2610 شاحنة إلى أسواق الضفة الغربية والأسواق الإسرائيلية والخارج، وهذا يمثل 28% من عدد الشاحنات الصادرة من قطاع غزة قبل فرض الحصار عام 2007.

يوضح عدد الشاحنات الصادرة من قطاع غزة خلال عام 2017- 1997

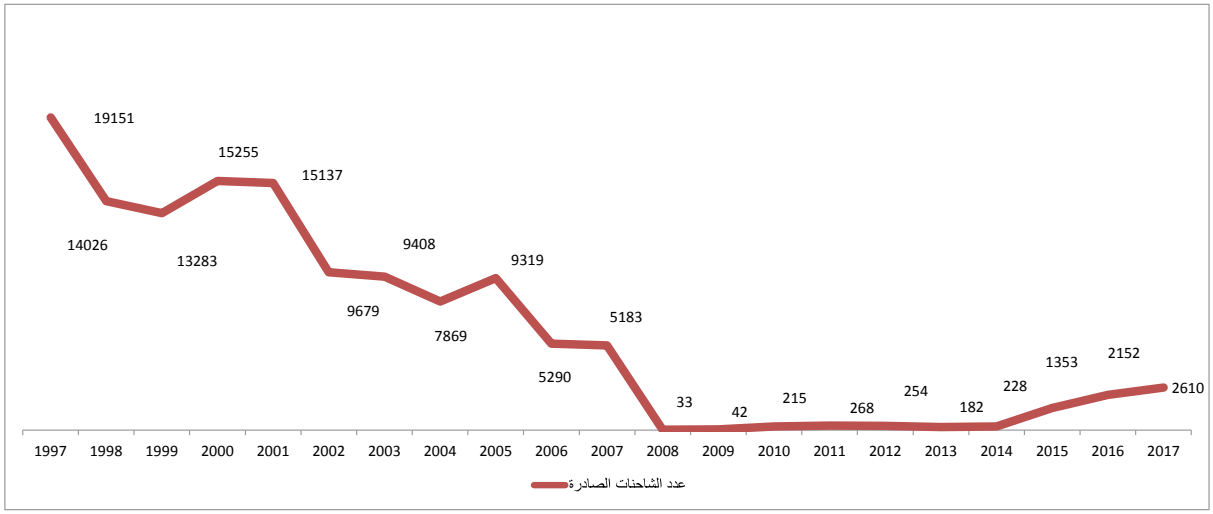

وفي عام 2017 انتعشت الحركة التجارية وشهدت استمرار لعودة لحركة نشطة من الصادرات خاصة إلى أسواق الضفة الغربية بعد أن سمحت السلطات الإسرائيلية لقطاع الزراعة والأثاث والملابس والحديد بالتصدير إلى سوق الضفة بعد انقطاع دام نحو ثماني سنوات، وقد كانت السلطات الإسرائيلية قد سمحت في عام 2015 لبعض منتجات من هذه القطاعات بتخطي حدود قطاع غزة لأسواق اسرائيل ورغم كل هذا بقيت صادرات هذه القطاعات متواضعة مقارنة مع قطاعات أخرى على مدى السنوات الماضية المنصرمة وذلك للحفاظ والحاجة إلى إعادة العلاقات التجارية مع المستوردين في تلك الأسواق بالإضافة إلى تجاوز بعض العقبات الإجرائية، وخلال عام 2017 زادت نسبة عدد الشاحنات التي تخرج من قطاع غزة لعدة جهات بمقدار 23%، وإذا استمر هذا النمو في عدد الشاحنات من التوقع أن يصل العدد إلى أكثر من 5000 شاحنة في حلول عام 2018.

تصنيف المنتجات التصديرية والمباعة خلال عام 2017 حسب الجهة المصدّر لها.

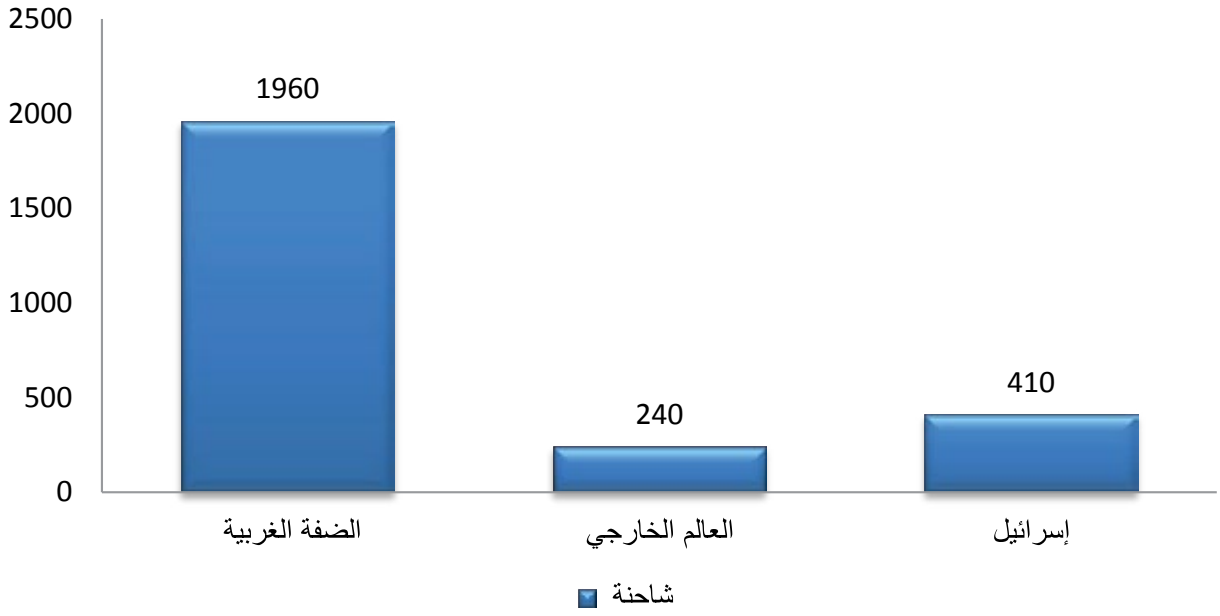

خلال عام 2017 رغم القيود على استيراد المواد الخام يمر قطاع النسيج والملابس بتحسن طفيف نظراً لرفع القيود عن التصدير والمبيعات وبالأخص للضفة الغربية وخلال عام 2017 أكثر من 50 شاحنة ملبوسات ونسيج بيعت لأسواق الضفة الغربية، وفي قطاع الصناعات الخشبية الأثاث فقد تم بيع 26 شاحنة خلال عام 2017 مقارنة مع 2 شاحنات في عام 2014 وهذه النتائج ساهمت وبشكل بسيط في خلق وظائف في قطاع غزة وتحسن ظروف المعيشية لشريحة من السكان.

التحديات والمعوقات التي تواجه الصادرات خلال عام 2017

يسعى مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد لتطوير بيئة التصدير في فلسطين، وذلك بتقصي المعوقات التي تواجه المصدرين والإسهام في حلها، وقد أدرج ذلك على أجندة المجلس الفلسطيني للصادرات من أجل العمل على تحديد كافة المعيقات التي تواجه الصادرات الفلسطينية، وقد تم تشكيل لجنة فنية إنبثقت عن المجلس من أجل العمل سويا على تحديد كافة المعيقات التي واجهت المُصدر الفلسطيني خلال العام 2017، وبالتالي قام مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد/سكرتاريا المجلس الفلسطيني للصادرات بعقد عدة إجتماعات لهذه اللجنة تمخض عنها تصميم نموذج ليتم تعميمه على كافة المصدرين الفلسطينيين قدر الإمكان من خلال كافة الجهات ذات العلاقة والممثلة في المجلس الفلسطيني للصادرات، وقد تم العمل على جمع المعلومات وتلخيصها وفيما يلي أبرز هذه المعيقات:

1. قطاع المنتجات الزراعية:

- تشهد بيئة التصدير للمنتجات الزراعية في فلسطين سلسلة طويلة من إجراءات التصدير على وجه الخصوص الى بعض الأسواق ومنها السوق الأمريكي والكندي، حيث تتعدد الإجراءات لتصل الى ما يقارب 10 خطوات و7 خطوات منها غير مطلوبة من هذه الأسواق، فمسألة تسهيل إجراءات التصدير وإسقاط كافة الخطوات والإجراءات غير المطلوبة من الأسواق المستخدمة من شانه أن ينعكس على النشاط التصديري لهذه المنتجات ويخفف العبء عن الشركات الفلسطينية.

- تعتبر الإجراءات الإسرائيلية على المعابر وعملية النقل back to back من أهم المشاكل التي تواجه تسويق المنتجات نظراً لارتفاع تكلفة النقل إضافة إلى ذلك فإن هذه الآلية تؤدي إلى خسائر وأضرار وتلف في البضاعة بسبب عملية التحميل والتنزيل.

- ان التصدير مرهون بالحصول على رخصة استيراد تصدر من وزارة الزراعة الاردنية والتي تكون احياناً غير واضحة لمن يريد الحصول عليها كما تم تحديد ايضاً
- المتطلبات الفنية تكون احياناً بدون سابق معرفة مما تخلق ازمة لدى قطاع المصدرين.
- هناك تشابه كبير ما بين انتاج المزارعين الفلسطينيين والمزارعين الأردنيين في الاصناف النباتية المزروعة وهذا من شأنه أن يحد من المنافسة في السوق الأردني وحتى منافسة المنتجات الأردنية في الأسواق الأخرى.
- إلتزام الأردن مع بعض الدول الأخرى بإستيراد كميات كبيرة من بعض المنتجات يؤثر سلباً على منافسة فلسطين في السوق الأردنية على سبيل المثال (إلتزام الأردن بإستيراد الجوافة من مصر وإلتزام مصر لإستيراد البطاطا من الأردن).
- عدد ساعات العمل على معبر الأردن غير منتظم بآلية محددة ومعروفة.

2. الصناعات الدوائية:

- مواجهة مشكلة مع جميع الدول العربية في تسجيل المنتجات الدوائية واعتماد الشركة.
- عدم وجود اتفاقيات تسهيل ادخال الدواء الفلسطيني الى الدول العربية ذكر بعض الشركات صعوبة تحويل الأموال من الدول المصدر اليها إلى فلسطين.
- ارتفاع تكلفة التصدير عن طريق الأردن مقارنة بالتصدير من الموانئ الداخلية لفلسطين المحتلة.
- عدم اعتماد اختام الوزارات لوحدها حيث يجب ان يكون هنالك أيضا اختام اردنية لعدم وجود سفارات في فلسطين لجميع الدول.

- مقاطعة بعض الدول للمنتجات الفلسطينية مثل لبنان، ليبيا بسبب الاحتلال.

3. الحجر والرخام:

- مشكلة التحميل والتنزيل والتي تؤدي في أغلب الأحيان وقوع أضرار في الحمولة.
- تحديد حجم الحمولة من قبل الجانب الأردني، حيث ان الجهات الأردنية تحدد حمولة الشاحنات بحدود 25 طن علما بان الشاحنات الفلسطينية تصل حمولتها الى 42 طن وهذ يؤدي الى زيادة التكاليف بحوالي 30 % (تحتاج الشحنة الفلسطينية الواحدة اكثر من شاحنة أردنية لتفريغ حمولتها وبالتالي تدفع أجرة نقل مضاعفة للشحنة الواحدة).

4. قطاع النسيج

- مشكلة عدم توفر فواتير المقاصة لقطاع النسيج والألبسة حيث أن نسبة التصدير لإسرائيل تقارب 90 % من الإنتاج المحلي للملابس والنسيج والحصول على فواتير المقاصة بشكل مستمر هي من الأوليات الضرورية. حيث تم تقليص عدد فواتير المقاصة بنسبة عالية مع العلم بأن اتحاد النسيج وبسبب ظروف وطبيعة العمل بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي يتطلب عدد كبير من الفواتير ومع العلم بأن المعابر تطلب لكل تاجر فاتورة مقاصة منفصلة.

5. الصناعات الحرفية

- أحد أهم أشكال صادرات الصناعات الحرفية هو ما يتم بيعه للسياح الوافدين الى فلسطين، وتكمن المشكلة بعدم تمييز المنتج الفلسطيني الوطني على المنتج المستورد من نفس الصنف وهذا بدوره يضر بسمعة المنتج الفلسطيني وينعكس على توجه السائح لشراء هذا المنتج لاكتشافه أن بعض هذه المنتجات هي غير فلسطيني بل مستوردة، وبالتالي تطبيق النظام المقترح والخاص ببطاقة البيان أصبح ضرورة ملحة.

6. معوقات علاقة بالمنتجات الغذائية والدوائية مع الجانب الأردني:

حددت كثير من الشركات التي تم استقصاء آرائهم حول معيقات التصدير عن حصول تأخير في عملية تخليص البضائع من طرف الجانب الأردني نتيجة لإجراءات الفحص الخاصة بمعايير الجودة والسلامة للمنتجات الغذائية والدوائية، والتي يتم إجراءها من قبل هيئة الغذاء والدواء الأردنية، حيث يتم حجز الشحنة

جميعها حتى انتهاء عملية فحص العينات، ونتيجة لذلك تواجه شركات الاغذية والأدوية الفلسطينية مشكلة بعدم معاملتهم حسب البرتوكول الموقع الخاص بالاعتراف المتبادل بين البلدين فيما يخص شهادات الجودة، ويأثر عدم تطبيق البرتوكول على الشركات الفلسطينية كما يلي :

- تستغرق فترة الفحص أكثر من أسبوعين وهذا ينعكس على المعابر وهذا يصر بالمنتجات ذات الصلاحية القصيرة.
- تكلفة اضافية نتيجة الانتظار والتخزين للبضائع خلال هذه الفترة، والتي تكون مرتفعة وبالذات في حال كان هناك حاجة الى تخزين البضائع في برادات.
- من جانب آخر فيما يتعلق بمنتجات اللحوم المصنعة، فقد كان عدد العينات التي يتم عينتين من أصل كل ستة أصناف أما الآن فقد أصبحت أربع عينات بدل اثنتين وتكلفة كل عينة 90 دينار أردني، علما بأن كل طلبية يكون عدد عيناتها أكثر من ثمانية وبالتالي تتكبد الشركة فحوصات بما يزيد عن 700 دينار أردني عند كل شحنة تصدير.
- التعامل مع المنتجات الغذائية وتحديدا اللحوم المصنعة، فعند تنزيل البضاعة في (الرمبة) تبقى البضاعة الى حين دخول السيارة الأردنية، وهذا يعني أن تبقى البضاعة لفترة من 30 الى 60 دقيقة تحت حرارة الشمس.
- لم يتم حتى الآن المباشرة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه فيما يخصوص تأسيس المركز اللوجستي على الجانبين، والذي من شأنه تسهيل حركة الجارة بين البلدين. وقد تم الوصول الى هذا الاتفاق عام 2012 ولكن عملية التقدم في هذا الموضوع لاتزال تسير ببطء، ومن المطلوب وضع الخطط التنفيذية وتحديد الاطار الزمني لذلك، وترتيب اجتماع ثلاثي مع الجانب الاسرائيلي لوضع الآليات اللازمة لمباشرة العمل فيه.
- تواجه بعض الشركات الفلسطينية مشاكل تتعلق بتحصيل مستحقاتهم المالية من الشركات العاملة في الأردن، خاصة في تحصيل «الشيكات الراجعة»، حيث لا تتوفر حماية قانونية تمكنهم من تحصيل مستحقاتهم بشكل منظم وواضح وضمن إطار زمني مناسب. بالإضافة الى ذلك لا توجد آلية يتم من خلالها التأكد من الحالة الائتمانية للزبائن المقيمين في الأردن، والذي يؤدي بدوره الى حدوث مثل هذه المشاكل.

7. قطاع الخدمات

- عدم تنظيم العلاقة التجارية الخاصة بقطاع التجارة بالخدمات بين الى الآن، بالرغم من ان هذا القطاع يعتبر من أهم ركائز عملية التنمية الاقتصادية، وعليه يجب القيام بتنظيمه وتحرير التجارة بالخدمات وفق المصالح الاقتصادية ووضع الضوابط اللازمة لضمان المنافسة العادلة. ولم تشهد جولات المفاوضات ضمن اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى تقدماً ملحوظاً في هذا الاتجاه على

الرغم من مرور أكثر من عشرة سنوات على انطلاقها.

- ونظـراً لأهميـة هـذا القطـاع وعدم حصـول تقدم فـي المفاوضات حوله ضمـن دول منطقـة التجارة الحـرة العربيـة الكبـرى، تظهر الحاجة الى البـدء في بلـورة اتفاقيـة تجارة خدمات ثنائية بين فلسـطين والبلدان المستهدفة تتحقق فيها المصالح والرؤية الاقتصادية لهما.

8. معوقات تصديرية عامة:

- مشـكلة الاعـادات الضريبيـة للتصديـر وهـذه المشـكلة قائمـة منـذ دخـول السـلطة حتى هـذا التاريخ وعمليـة الاعـادة تسـتغرق مـا بين 3-2 سـنوات على الاقل، وهذا يعنـي توقف حركة الشـركة المصدرة في احتجاز اموالها، وفي نهاية العام مطلوب منها أيضاً دفع ضريبة دخل.

- عـدم السـماح بإدخـال بعـض المـواد الاولية او الخام خاصـة الكيمائية منهـا واللازمـة للتنظيف بحجة الاستخدام المزدوج، مثل هيدروجين بروكسايد اللازم للتنظيف.

- تواجه الشركات الفلسطينية عقبات عديدة فيما يتعلق بحق التملك عند رغبتهم بتأسيس وتسجيل فرع أو مكتب تمثيلي لهم في العديد من الدول ومنها الدول العربية، أو تملك عقارات (مباني وأراضي) أو سـيارات أو مصانـع أو غيرهـا، حيـث يقـوم العديد منهم بتجاوز هـذه العقبة بطريقة غير مباشـرة من خلال القيام بتسـجيله باسـم شـخص حامل لهوية وجنسـية تلك الدولة. وعليه فإن منح حق التملك لأغـراض تجارية وتسـهيل الإجـراءات المتعلقة بذلك سيسـهل على الشـركات الفلسـطينية التواجد في الأسـواق المسـتهدفة والقدرة على ممارسة نشاطاتهم التجارية بشـكل يمكنهم من المنافسة فيه بشكل أقوى.

التقرير الفني لمجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد

التقرير الفني لمجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد للفترة من 1/1/2017 ولغاية 31/12/2017

يرصد التقرير السنوي ويوثق ما تم تنفيذه وإنجازه من نشاطات وفعاليات رئيسية للفترة الواقعة بين 1/1/2017 ولغاية 31/12/2017، حسب الأهداف الاستراتيجية والفرعية لمركز التجارة الفلسطيني – بال تريد:

- ملخص الأداء حسب أهداف عام 2017 الرئيسة.

- ركز مركز التجارة الفلسطيني منذ بداية عام 2017 على مواصلة العمل حسب الخطوط العريضة والبدايات الأساسية التي شكلت عليها استراتيجية المركز 2014-2018، وإشارة نتائج الإحصاء الفلسطيني بان الصادرات الفلسطينية خلال عام 2017 وصلت الى 1038 مليون دولار بارتفاع ما نسبته 20 % تقريبا، و هي نسبة قريبة من النسبة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية للصادرات للعام 2017 والتي قدرت بحوالي 27 % مقارنة بعام 2013 ولكن العديد من برامج الاستراتيجية الوطنية للصادرات لم تتلقي التمويل اللازم من اجل تحقيق النسب المرجوة.

- خلا عام 2017، قدم مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد اكثر من 140 خدمة نوعية (تنظيم معارض، بعثات تجارية، تدريب وبناء قدرات، تقييم شركات وغيرها من الخدمات). وقد حقق المركز 96% من الهدف الرئيسي الثاني لعام 2017 من خلال تحديد 24 شركة تقع ضمن فئة مصدر جديد ومصدر محتمل وتم تقدي خدمات لهذه الشركات من اجل تعزيز قدراتها التصديرية والعمل مستمر معهم ضمن برامج المركز المتخصصة لتنمية الصادرات.

الهدف الاستراتيجي الأول: العمل باتجاه تطوير بيئة تنافسية ممّكنة للمصّدرين على المستويين المحلي والعالمي، لزيادة نسبة الصادرات في الأسواق الجديدة والحالية

هناك عنصران مهمان في استراتيجية مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد هما تحديد الأسواق المستهدفة وتحديد المنتجات ذات القدرة التصديرية العالية ولها طلب عالمي. حيث تم تحديد هاذين العنصرين خلال عام 2014 ضمن منهجية علمية تعتمد مؤشرات ومعلومات حول تدفق التجارة الخارجية والقدرة على التصدير.

وخلال عام 2017 واصل مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد تنفيذ الأنشطة التي انبثقت عن الخطة الاستراتيجية بالتعاون مع جميع الشركاء في القطاع العام والخاص وبالتنسيق الشامل مع وزارة الاقتصاد الوطني وعلى قاعدة الشراكة وروح الفريق الواحد، وكان ذلك له اثر كبير بتحقيق و انجاز عدة مهام مدرجة على خطة المركز للعام 2017، وفي هذا السياق حقق المركز العديد الإنجازات التالية ومنها:

ضمن تعزيز بيئة الاعمال للمصدرين تم تطوير خدمة نافذة موحدة لإجراءات التصدير بشكل عام وللقطاع الزراعية على وجه الخصوص:

اوصت الإستراتيجية الوطنية للتصدير بضرورة العمل على تسهيل إجراءات التصدير وتطوير نافذة موحدة تعنى بإجراءات للتصدير، ونتيجة لذلك أدرج هذا الموضوع على اجندة المجلس الفلسطيني للصادرات ، وقام مركز التجارة الفلسطيني – بالتريد بإعداد دراسة ومخطط لكافة إجراءات التصدير ، وقد تم ذلك بعمل عمل دؤوب ومتواصل بالشراكة مع كافة الجهات ذات العلاقة، فقد عقد المركز ثلاثة إجتماعات للجنة المنبثقة عن المجلس الفلسطيني للصادرات الخاصة بهذا الموضوع، وتم تعيين خبير ليقوم بتنفيذ هذه الدراسة وتحديد أفضل الممارسات، ومن ثم طرح نتائجها في ورشتين عمل موسعة والخروج بالنسخة النهائية، ومن ثم تم طرح هذه النسخة على المجلس الفلسطيني للصادرات وإجراء بعض التعديلات عليها ومن ثم إعمادها، وكنتيجة لذلك تم إعمادها من قبل معالي وزير الإقتصاد الوطني السيدة عبير عو 2017، التي قررت بدورها تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ النافذة الموحدة وإسقاط الإجراءات غير اللازمة.

تطوير آليات رقابية وتمييز للمنتج السياحي التقليدي الفلسطيني وحمايته من المنتجات المستوردة المقلدة:

وفقا للإستراتيجية القطاعية الخاصة بالقطاع السياحي وتطوير صادرات هذا القطاع والمنبثقة عن الإستراتيجية الوطنية للتصدير، حيث أن مبيعات الصناعات السياحية الحرفية هي جزء أصيل من الصادرات السياحية، وتكمن المشكلة في واقع الأمور في عدم تمييز المنتجات الحرفية المحلية عن المستوردة، وقد انعكس ذلك سلبا على تنافسية المنتج المحلي، حيث يشهد هذا القطاع منافسة غير عادلة مع المستوردات رخيصة الثمن، ومما فاقم من هذه المشكلة عدم قدرة السياح الوافدين على التمييز بين القطع المستوردة ومحلية الصنع. وتتلخص الآلية في تحديد كافة المنتجات المستهدفة والعمل على صياغة ووضع بطاقة بيان على كافة المنتجات ذات العلاقة، بالإضافة الى بعض الخطوات الإجرائية الأخرى.
وقد تم إدراج هذا الموضوع على أجندة المجلس الفلسطيني للصادرات، وقام مركز التجارة الفلسطيني بإعداد مقترح لهذه الآلية بالتنسيق والتعاون الكامل مع الموسسات ذات العلاقة وتحديدا وزارة الإقتصاد الوطني، ووزارة السياحية والآثار، ومؤسسة المواصفات والمقاييس والإتحاد العام للصناعات ومن المتوقع إعتماد هذه الآلية بشكل نهائي من قبل وزارة الإقتصاد الوطني من أجل إدخالها حيز التنفيذ.

تحسين الازدهار الاقتصادي لفلسطين من خلال خلق علامة تجارية لدولة فلسطين Branding Palestinian Exports:

في ظل تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي، أصبحت وسائل التسويق والترويج كثيرة ومتغيرة بشكل سريع بسبب المنافسة القوية من قبل الشركات التي تمتلك علامات تجارية معروفة، واصبح من الضروري وضع المنتج الفلسطيني على الخريطة العالمية خصوصاً إذا كانت الدولة غير معروفة او تقع في مناطق بها تقلبات جيوسياسية معينة او بسبب عدم وجود منتجات ذات سيط عالمي، لذلك العمل على إعداد خطة استراتيجية لخلق Brand لمنتجاتها ولرفع نسبة الوعي عند المستهلكين في الخارج عن جودة المنتجات وقدرتها على المنافسة رغم الظروف الحالية وللترويج للصادرات والاستثمار لكونه يعتبر من اهم الأدوات التسويقية المستقبلية لفلسطين.

خلال عام 2017 تم تعيين خبير دولي لأعداد الاستراتيجية وعقد الخبير أكثر من 50 لقاءً مع شركات ومؤسسات ذات العلاقة. وفي ذات السياق، وخلال اجتماع المجلس الفلسطيني للصادرات السابع تم اعتماد الاستراتيجية في نسختها الأولية، وتم الموافقة على توصية من كافة الأعضاء بتنفيذ عدد من الأنشطة تتعلق بالترويج لمنتجات محددة خلال عام 2018.

وخلال عام 2017 تم تعيين خبير دولي لأعداد الاستراتيجية وعقد الخبير أكثر من 50 لقاءً مع شركات ومؤسسات ذات العلاقة. وفي ذات السياق، و خلال اجتماع المجلس الفلسطيني للصادرات السابع تم اعتماد الاستراتيجية في نسختها الأولية، وتم الموافقة على توصية من كافة الأعضاء بتنفيذ عدد من الأنشطة تتعلق بخلق تمييز تجتاري للصادرات الفلسطينية لمنتجات محددة خلال عام 2018.

ضمن تمكين بيئة الاعمال للقطاع السياحي، تم إعداد نموذج لإدارة وتطوير المواقع السياحية في فلسطين حسب أفضل الممارسات الدولية والاقليمية:

أصبحت السياحة قطاعا بالغ الأهمية للاقتصاد الفلسطيني ولا يزال القطاع يملك القدرة على تعزيز النمو الاقتصادي الإجمالي وكذلك الدفع باتجاه التشغيل وتوليد الدخل للسكان. وتتمتع فلسطين بوضع جيد للانتقال من كونها وجهة سياحية دينية الى وجهة سياحية تمتلك عناصر جذب سياحي متعددة وهذا يتطلب التزاما طويل الأجل من كل الجهات المعنية العامة والخاصة،

وفي هذا السياق وتماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للتصدير تم طرح خلق إطار ونموذج لإدارة المواقع السياحية في فلسطين يأخذ بعين الاعتبار التجارب الدولية والإقليمية وخصوصية وضع فلسطين كدولة تحت الاحتلال، وهذه المبادرة تمت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للأنماء وبالتنسيق الكامل مع وزارة السياحة والآثار.

وخلال عام 2017 تم عقد ورشة عمل موسعة

لكافة الجهات ذات العلاقة، وتم الاتفاق على طرح نموذج لتشخيص عملية إدارة وتسويقي موقع خان الوكالة في مدينة نابلس من اجل تحديد نقاط الضعف التسويقية والإدارة تحديداً، ووضع خطة عمل من شانها تطوير الخدمات المقدمة وتشجيع زيارتها من قبل السواح.

إطلاق مشروع لخلق بيئة ممكنة للاقتصاد الأخضر في فلسطين:

يهدف المشروع الى خلق بيئة ممكنة للأعمال ضمن مفهوم الاقتصاد الأخضر، ويسعى مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد على تحقيق فكرة المشروع من خلال العمل مع كافة الشركاء على بناء سياسة وطنية تخدم هذا التوجه تماشيا مع التوجه العالمي. وسيتم العمل ضمن هذا المشروع الذي بدأ العمل به في شباط 2017 وحتى شهر كانون الثاني 2020 على بناء قدرات الشركات الفلسطينية من قطاع الزراعة والسياحة، بحيث تكون قادرة على مواكبة التطورات ومتطلبات الأسواق العالمية ضمن هذا المفهوم وبالتالي يساهم ذلك في تنمية الصادرات الفلسطينية.

وتم إطلاق مشروع الاقتصاد الأخضر خلال شهر تشرين الثاني في فندق الجراند بارك في رام الله بحضور معالي وزير الزراعة و معالي وزير الاقتصاد الوطني السيدة عبير عودة ومعالي وزيرة سلطة جودة البيئة وممثل عن الاتحاد الأوروبي وعدد غفير من ممثلين المؤسسات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص والعام والشركات الفلسطينية وتجاوز عدد الحضور 200 شخص، وكان الحفل إطلاق المشروع ناجح بجميع المقاييس وعكس صورة رائعة عن إداء المركز .

صورة 1: من حفل إطلاق مشروع الاقتصاد الأخضر في فندق الجراند بارك 2017

اهم مخرجات مشروع الاقتصاد الأخضر خلال عام 2017:

صورة 2: من ورشة عمل حول موضوع الاقتصاد الأخضر خلال عام 2017

- مراجعة شاملة لكافة القوانين والإجراءات ذات العلاقة بالشؤون والمفاهيم البيئية من منظور الاقتصاد الأخضر وكذلك تم الاطلاع على بعض المبادرات ذات العلاقة، وذلك لقياس مدى احتواء المنظمة القانونية الحالية لأسس هذا المفهوم ومدى إدراجه على الخطط لوطنية.
- تحديد قطاع الزراعة وخصوصاً المنتجات الزراعية مثل زيت الزيتون، التمور و الأعشاب الطازجة وقطاع السياحة البيئة، حيث سوف يتم التركيز على موقع سياحي واحد من ثم العمل على تحويله الى منطقة سياحية بيئة (ECO-Tourism).
- تحديد الدول التي سيتم زيارتها من أجل الاستفادة من تجاربها في تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر وقد تم اختيار السويد كدولة متقدة وكذلك تحديد المغرب، تونس، الكويت والإمارات وكوستاريكا، كدول نامية.
- تنظيم ورشات عمل حول اقتصاد أخضر فلسطيني لتوضيح مشروع خلق بيئة ممكنة للأعمال.

نشر خطة التنمية المحلية الاقتصادية لقطاع غزة بالتعاون مع شركاء من القطاع الخاص، العام، الجامعات ومؤسسات المجتمع المدن:

تقدم استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة لقطاع غزة اطاراً شاملاً من أجل تعزيز اقتصاد قطاع غزة، حيث تتضمن الوثيقة الأهداف الاستراتيجية وبرامجها المقترحة ضمن سبع ركائز ذات أولوية. وقد تم تطوير الاستراتيجية في فترة ما بين يوليو 2016 – مايو 2017 من خلال منهجية تعاونية شاركت فيها كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والجهات المانحة، اضافة الى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وكذلك الاكاديميون. تعد هذه الاستراتيجية بمثابة خطوة نحو رؤية مشتركة من أجل التنمية بين كل من الجهات المانحة والمستثمرين والشركات والمؤسسات غير الحكومية وكذلك الجهات الوطنية والمحلية الفعالة التي تشارك في تطوير اقتصاد قطاع غزة. وتركز هذه الاستراتيجية على الموارد والفرص المتاحة، وتهدف الى تعظيم الفرص الاقتصادية بطريقة شاملة ومواتية للبيئة والعمل على تحسين سبل العيش لسكان قطاع غزة.

وخلال عام 2017 نظم مركز التجارة الفلسطيني بال تريد مؤتمر اعلن به بإطلاق استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لقطاع غزة بحضور اكثر من 100 شخصية تمثل جميع القطاعات الاقتصادية وممثلي عن القطاعين العام و الخاص.

صورة 3: من ورشة العمل الخاصة بتطوير استراتيجية التنمية المحلية لقطاع غزة

وفي سياق دعم برامج الاستراتيجية، نظم مركز التجارة الفلسطيني بعثة لدعم ومناصرة استراتيجية التنمية المحلية لقطاع غزة الى بروكسل، حيث تمثل الهدف الرئيسي لهذا البعثة هو عرض الاستراتيجية كخارطة طريق للتنمية المحلية لقطاع غزة باعتبارها جاءت من خلال احتياجات القطاعات المختلفة، وكانت اللقاءات متنوعة، انعكست في تعدد طرح القضايا مع المؤسسات حسب التوجهات المختلفة لكل مؤسسة اما باعتبارها مؤسسة شريكة او داعمة او مسهلة للعمل ، و يعمل طاقم المركز على متابعة الاجتماعات مع الجهات المختلفة لمتابعة بعض القضايا التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماعات.

صورة 4 : لقاء تشبيك من فود مركز التجارة الفلسطيني مع مؤسسة دعم التجارة في بركسيل

اطلاق الحملة الترويجية للمنتج المحلي التي تستهدف التواصل مع جمهور المستهلكين لتعزيز المنتج المحلي في قطاع غزة:

أطلق مركز «بال تريد» حملة المنتج المحلي بداية عام 2017 في قطاع غزة المحاصر بتمويل من الوكالة الدنماركية للتنمية وبالتعاون مع مؤسسة «أوكسفام» البريطانية، وتهدف الحملة الى دعم عمل 2630 مصنعاً كما تهدف الحملة الى زيادة وعي المستهلك الفلسطيني بجودة المنتج المحلي وخصوصا القطاع التعليمي، وكان من اهم الأنشطة هو اطلاق الحملة الترويجية للمنتج المحلي التي تستهدف التواصل مع جمهور المستهلكين لتعزيز المنتج المحلي لديهم، وكان من اهم الوسائل المستخدمة للتواصل مع جمهور المستهلكين، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي حيث أن أكثر من ثلث عدد سكان القطاع يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي وبذلك كانت أداة فاعلة للتواصل مع الجمهور بشكل مباشر والحصول على آرائهم حول جودة المنتج المحلي.

صورة 5: حملة المنتج المحلي في قطاع غزة – خلال الترويج للحملة في احدى مدارس

اهم نتائج حملة المنتج المحلي في قطاع غزة:

- تم عمل جلسات توعوية مع المدارس عن أهمية شراء المنتجات المحلية حيث تم استهداف 140 مدرسة في قطاع غزة من كافة المراحل (الابتدائية، الإعدادية والثانوية).

صورة 6: طلاب مدارس في قطاع غزة يرفعون شعار دعم المنتج المحلي

- خلق صفحة خاصة على موقع التواصل الاجتماعي يعرض عليها فيديوهات ترويجية متقنة تخاطب المستهلك في قطاع غزة.
- ارتفاع نسبة وعدد متابعي حملة المنتج المحلي على شبكات التواصل الاجتماعي.
- تشجيع المستهلك على شراء المنتج المحلي من قطاعات الألبان والصناعات الغذائية والزراعة وتكنولوجيا المعلومات
- رفع وعي الجمهور بالمنتجات المصنعة والمنتجة محلياً.

إجمالي الإعجاب بصفحة المنتج المحلي	إجمالي الوصول إلى الصفحة	إجمالي المشاركة
51,095	2,073,720	24,000

اطلاق عدد من ورش العمل حول تنمية دور الشباب في بناء اقتصاد مبنى على المعرفة

أطلق مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد عدد من ورش العمل حول «دور الشباب في بناء اقتصاد مبنى على المعرفة» بدعم وشراكة مع مؤسسة فلسطين للتنمية، وكانت معظم ورشات العلم داخل الجامعات، تهدف الى طرح أبرز معالم الاستراتيجية الوطنية للتصدير والمفاهيم الجديدة ذات العلاقة والى ضرورة التفكير الجدي في إشراك الطلاب وتحفيزهم على إعداد مشاريع تخرج خلاقة من شأنها محاكاة واقع الاقتصاد الفلسطيني والخروج بأفكار إبداعيه. حيث تم عقد ثلاثة محاضرات موسعة استهدفت 210 طالب وطالبة من تخصصات الاقتصاد والتجارة الدولية والإعلام في جامعة الخليل، وجامعة البوليتكنك وجامعة القدس – أبو ديس، وسيتم خلال خلال عام 2018 عقد عدد من المحاضرات في كل من (جامعة النجاح، والجامعة الأمريكية، وجامعة خضوري، وجامعة بيرزيت) وعقد محاضرة موسعة في قطاع غزة أيضاً.

صورة 7: مركز التجارة الفلسطيني يعقد اجتماع مع ممثلين عن العديد من الجامعات الفلسطينية وذلك في إطار التحضير للعمل المشترك لحملة تحت عنوان «دور الشباب في بناء اقتصاد مبنى على المعرفة»

مركز التجارة الفلسطيني يطرح دراسة حول حلول مقترحة لخلق أدوات لتمويل الصادرات الفلسطينية

ضمن مشروع تحسين بيئة الاعمال في دول جنوب البحر البض المتوسط والممول من الاتحاد الأوروبي، اعد المركز دراسة أولية عن واقع واليات والأدوات المتاحة والموجودة في فلسطين التي تتعلق بضمان وتمويل الصادرات، وخلصت النتائج لعدم وجود خدمات مختصة لها علاقة بتمويل الصادرات نظراً لغياب إطار منظم ومؤسسات ائتمان الصادرات، وطرحت الدراسة إمكانية خلق آلية في المستقبل تكون حافز رئيسي لتشجيع المصدرين من جميع الفئات على التصدير وتتيح للشركات الحصول على التمويل اللازم مع إمكانية التخفيف من المخاطر التجارية الدولية.

بالتريد نافذتكم نحو العالم

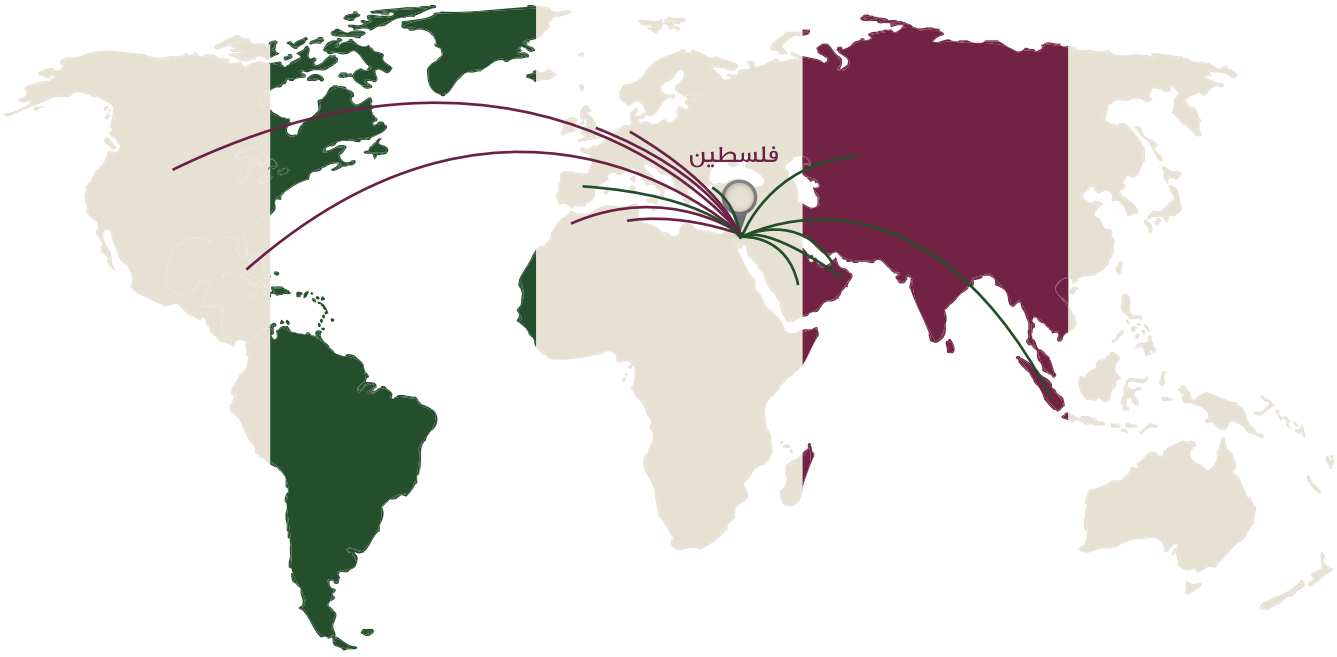

الهدف الاستراتيجي الثاني: زيادة عدد المصدرين وتنمية قدرات الشركات الفلسطينية المصدرة

إن عملية التصدير من فلسطين ما زالت تواجه العديد من الصعوبات والمشاكل في عدة محاور، وبناءا على ذلك، يسعى مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد جاهدا لطرح حلول مبتكرة وذلك سعياً للنهوض وتطوير قدرات الشركات على التصدير وتحسين عمليات التصدير الخاصة بهم على مستوى القطاعات الاقتصادية وذلك باتجاه تعظيم الناتج القومي والإيرادات لدولة فلسطين.

بناء قدرات الشركات الفلسطينية بهدف تعزيز قدراتهم التصديرية

قام مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد بتنظيم دورة تدريبية حول السلامة الغذائية لأكثر من 20 شركة فلسطينية في قطاع انتاج الأغذية ويهدف المشروع لمواجهة التحديات وزيادة القدرات التجارية للصناعات الغذائية الفلسطينية عن طريق زيادة الامتثال مع المعايير الدولية و الأسواق الإقليمية.

صورة 8: عدد من المشاركين في دورة السلامة الغذائية

وجاء تدريب السلامة الغذائية نتيجة عدة زيارات استشارية للشركات الفلسطينية المشاركة من قبل موظفي بال تريد، حيث تم تحديد قضية السلامة الغذائية كأهم الموضوعات الرئيسية التي يجب إلى أن تعالج في إطار تحضير المنتجات الغذائية الفلسطينية لدخول الأسواق الدولية والأسواق المجاورة. وخلال هذه الدورة تم تغطية اهمية السلامة الغذائية في العملية التصديرية، وذلك عن طريق تزويد المشاركين بمعلومات حول شهادات ومعايير الجودة العالمية مثل الـ HACCP, ISO 9001 & 22000, GMP، وبالإضافة الى التركيز على معايير شهادة الـ Kosher.

شركة عابود للصناعات الغذائية:

فقد قالت السيدة حنين حميد بان جميع المعلومات التي تم تلقيها من الدورة هي جديدة بالنسبة لها وللشركة، كانت الدورة مفيدة بشكل كبير «من شأن المعلومات التي تلقيتها في الدورة ان تغير طريقة عملي قبل البدء في الإنتاج»، و حاليا شركة عابود تستخدم معايير جديدة لسلامة الأغذية حسب ما تم الاستفادة منه في الدورة التدريبية، كما يتم حاليا دراسة التقدم للأيزو.

شركة قمحة للإنتاج الزراعي والصناعي:

شركة قمحة للإنتاج الزراعي والصناعي هي شركة فلسطينية جديد تسعى لبناء مصنع تعبئة وانتاج منتجات فلسطينية تقليدية لكن بمواصفات وجودة عالمية، وافادة المدير العام انه قد تعلم من هذه الدورة المبادئ الاساسية للسلامة الصحية وكيفية ترتيب عملية الانتاج بطريقة صحيحة ومنظمة. كما افادة بان الدورة كشفت له ان عملية الإنتاج تحتاج الى تعديلات لتحسين انتاج اصناف معنية تكلف الشركة وقت وجهد مضاعف.

عقد تدريب لمجموعة من موظفي الشركات الفلسطينية بموضوع خفض تكاليف الإنتاج

قام مركز التجارة الفلسطيني بال تريد بعقد دورة تدريبة ل15 شركة فلسطينية في موضوع خفض تكاليف الإنتاج، وتأتي هذه الدورة ضمن إطار تعزيز قدرات الشركات الفلسطينية لاختراق الأسواق الخارجية والأسواق المجاورة.

صورة 9: المشاركين في دورة خفض تكاليف الانتاج بهدف تحسين القدرة التصديرية

تعزيز القدرات التصديرية لشركات قطاع غزة

قام مركز التجارة الفلسطيني خلال عام 2017 بتقييم القدرات التصديرية لعدد من شركات قطاع غزة بهدف تعزيز قدراتهم التصديرية، وتعاني الشركات التصديرية في قطاع غزة من صعوبات متعددة ومتنوعة جراء الحصار المفروض عليها منذ العام 2007، حيث تم استهداف 6 شركات لدراسة جاهزيتهم للتصدير ضمن المنهجية العالمية (BMS)، ونتج عن هذه التقييم بعض النقاط التي تحتاج الى تحسين، وقام مركز التجارة في قطاع غزة بمتابعة الشركات وتنفيذ أنشطة ساهمت في تحسين قدراتهم، مع العلم بان قطاع غزة لازال تحت الحصار وعملية التصدير مازالت تواجه صعوبات كبيرة ورغم ذلك يبذل المركز جهود كبيرة في مواصلة تحسين قدرات الشركات لحين تغير الوضع الجيوسياسي.

الشركة	القطاع	طبيعة العمل
شركة أبو اسكندر للتجارة والصناعة	غذائية	تطوير استراتيجية تسويق وBranding وموقع انترنت و صفحة فيس بوك
شركة البشير للتجارة والصناعة	زراعة	تركيب نظام طاقة شمسية
شركة أبو عيطة	أجبان وألبان	تدريب تسويق و مبيعات و توزيع
شركة النجا للزراعة	زراعة	تطوير نظام محاسبي لعمليات الانتاج
شركة الغوطي للملابس	نسيج وملابس	تطوير استراتيجية تسويق وموقع انترنت وصفحة فيس بوك وبالإضافة الى تطوير معادلة احتساب لتخفيف تكاليف الإنتاج.

على صعيد آخر وفيما يخص المعلومات التجارية، شهد عام 2017 تقديم عدد كبير من خدمات المعلومات زيادة، فقام المركز خلال عام 2017 بالرد على اكثر من 90 خدمة تتعلق بطلب معلومات تجارية وتشير هذه الأرقام إلى التأثير الكبير الذي تحققه خدمات المركز للشركات الفلسطينية وتأثير المركز بزيادة الوعي عند الشركات في إدراكها لأهمية المعلومات وقيمتها في تحسين أساليب التصدير المتعلقة بالشركات، كما عمل المركز في زيادة المعرفة الاقتصادية للشركات حول معدل وحجم طلب المنتجات في الأسواق المستهدفة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تحويل فرص السوق العالمية إلى صادرات فلسطينية مستدامة

إن الهدف الاستراتيجي الثالث يعنى بتحويل الفرص التي يراها المشاركون في الأنشطة التجارية العالمية أو الإقليمية إلى فرص تصديرية مستدامة، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف تم العمل بشكل ممنهج ودقيق من قبل طواقم مركز التجارة عبر التواصل والحشد لعملية تحديد الأسواق الجديدة المستهدفة.

يحرص مركز التجارة الفلسطيني على دعم الصناعات والمنتجات الفلسطينية للمشاركة في المعارض الدولية المتخصصة بهدف الترويج والتعريف والتواجد وفتح اسواق جديدة للمنتجات الفلسطينية وزيادة حجم الصادرات. وتأتي أهمية المشاركة في المعارض الدولية وخصوصاً المتخصصة في قطاعات اقتصادية معينه انها تتيح للشركات الفلسطينية البحث عن وكلاء للتسويق في الدول التي تستضيف المعرض والعالم والتعرف على المنتجات المنافسة وتطورها ومقارنتها بالمنتجات الفلسطينية ومتابعة الجديد من المعدات والمواد الاولية مما يساهم في تطور الصناعات الفلسطينية، كما ان المشاركة في المعارض الدولية من الادوات المهمة في تسويق المنتج والتعريف به على المستويين الاقليمي والدولي.

ويسعى المركز بشكل فاعل بمواصلة دعم المنتج الوطني للمشاركة في المعارض الدولية المتخصصة من خلال توفير مصادر تمويل و تمثل تقريباً ما نسبته 70% من تكاليف المشاركة كمساعدة للشركات الفلسطينية المشاركة. وخلال عام 2017 تم المشاركة في 11 معارض منها معارض دولية متخصصة .

جدول 4: جدول بأسماء المعارض و البعثات التجارية التي نظمت خلال عام 2017

اسم الحدث التجاري	القطاع
معرض غذاء الخليج- دبي 2017	صناعات غذائية وقطاع الزراعة
معرض حلال ماليزيا 2017	صناعات غذائية وقطاع الزراعة
معرض غذاء موسكو 2017	صناعات غذائية وقطاع الزراعة
معرض لندن للمشروبات و الأغذية 2017	صناعات غذائية
معرض انوجا 2017 – ألمانيا	صناعات غذائية وقطاع الزراعة
معرض الخمسة الكبار دبي 2017	حجر ورخام
لقاء المستحضرات التجميل – الأردن 2017	مستحضرات التجميل
لقاء عمل فلسطيني سويدي – رام الله	قطاعات مختلفة
المشاركة في معرض Homi – إيطاليا	قطاع الأثاث المنزلي
المشاركة في معرض الخمسة الكبار-جدة	قطاع الحجر والرخام
لقاء عمل فلسطيني يوناني – رام الله	قطاعات مختلفة

ومن اهم نتائج المعارض بان المركز تمكن من تنفيذ العدد المستهدف للأنشطة الترويجية من معارض ولقاءات اعمال أن 2017، وبلغ عدد الشركات المشاركة في الفعاليات التجارية 111 شركة، وكان للمركز عدة محاولات لإدخال قطاعات أخرى في أنشطة المركز مثل قطاع السياحة وقطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الأحذية وقطاع الصناعات الدوائية برغم توفير المركز للميزانية المطلوبة للمشاركات الخارجية إلا ان المركز واجه مشكلة في تسديد مساهمات الشركات بعد الدعم.

عدد الأنشطة الترويجية والشركات المشاركة خلال عام 2017

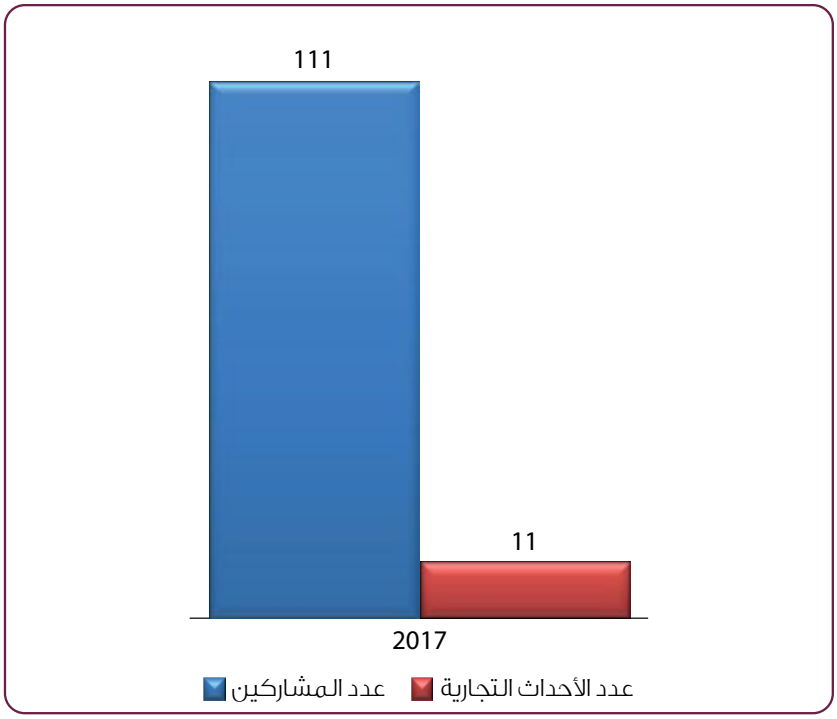

v

معارض، جولات وبعثات تجارية

معرض غذاء الخليج (Gulf FOOD) 2017

نظم مركز التجارة الفلسطيني– بال تريد مشاركة دولة فلسطين في معرض غذاء الخليج (جولفود) والذي عقد في امارة دبي– الامارات العربية المتحدة خلال الفترة الواقعة ما بين 26/2-2/3/2017 وبمشاركة اثنتي عشرة شركة تمثل قطاع الصناعات والمنتجات الغذائية والزراعية. وتجدر الاشارة الى انه وبناء على احصائيات منظمي معرض غذاء الخليج، يوجد حوالي الف شركة (1000) بانتظار الدخول والمشاركة في هذا المعرض الدولي المتخصص الذي اصبح عنوانا ليس لمنطقة الخليج والشرق الاوسط فقط بل اصبح يشكل وجهة حقيقية لكثير من رجال الاعمال والزوار من اوروبا وكندا والولايات المتحدة الامريكية والكثير من الدول مما يجعل الاستثمار في المعرض والبقاء فيه فرصة حقيقية لترويج وفتح اسواق جديدة امام المنتجات الفلسطينية وتواجدها في السوق الخليجي بشكل خاص والسوق الدولي بشكل عام.

جدول 5: اسماء الشركات المشاركة في معرض غذاء الخليج 2017

الرقم	الشركة
1	شركة الجبريني للمنتجات الغذائية والالبان
2	شركة القصراوي الصناعية التجارية
3	شركة سنقرط العالمية
4	شركة مصنع بوظة الارز
5	شركة كنعان للتجارة العادلة
6	شركة الزيتون الصناعية الزراعية
7	شركة طيبات الامارات للتسويق
8	شركة الشعراوي لصناعة السكاكر
9	شركة الارض للمنتجات الزراعية الفلسطينية
10	شركة فلسطين للصادرات
11	شركة نخيل فلسطين للاستثمار الزراعي
12	الشركة التركية الفلسطينية

وجاءت نتائج للمشاركة ايجابية حيث عقدت الشركات كمايلي:

- اكثر من 2000 لقاء مع رجال الاعمال والمهتمين من الزوار واصحاب القرار،
- بلغ عدد اللقاءات الجدية اكثر من 320 لقاء وتم الاتفاق على اكثر 18 صفقة بلغت قيمتها الاولية حوالي ثلاثة ملايين دولار.

صورة 10: السفير الفلسطيني عصام مصالحة خلال زيارته للجناح الفلسطيني

صورة 11: عدد من الصور للشركات الفلسطينية المشاركة في معرض غذاء الخليج 2017

معرض المشروبات والأغذية الدولي – لندن 2017 (IFE)

يعتبر معرض المشروبات والغذاء الدولي – لندن من أكبر وأهم حدث في مجال الأغذية والمشروبات في المملكة المتحدة. وينظم كل عامين مرة واحدة من تاريخ من 19 إلى 22 مارس في لندن في مبنى ExCeL، ويستقبل المعرض كل عام حوالي 29 الف زائر من مختلف العالم، يأتون لزيارة ما يقارب 1300 عارض من 100 دولة مختلفة. ولأول مرة بتاريخ الشركات الفلسطينية وبتنظيم من مركز التجارة الفلسطيني يتم تنظيم مشاركة لعدد من الشركات الفلسطينية في المعرض، وتعتبر هذه المشاركة ناجحة كون دولة فلسطين واحدة من ثلاث دول عربية مشاركة في المعرض بين اكثر من 100 دولة عارضة وهذا يدل على مدى جودة المنتجات الفلسطينية للمنافسة في الأسواق الأوروبية والعالمية.

جدول 6: اسماء الشركات المشاركة في معرض لندن 2017

الرقم	الشركة
1	شركة طيبات الامارات
2	شركة بال جاردنز
3	شركة مطاحن بن الرشيد
4	شركة نخيل فلسطين
5	شركة الأرض للمنتجات الزراعية

وجاءت النتائج الشركات كمايلي:

- أكثر من 263 لقاء مع رجال الاعمال.
- عدد اللقاءات الجدية 28 لقاء وتم الاتفاق على أكثر ا صفقة بلغت قيمتها الاولية حوالي مليون ونصف دولار لدول عدة منها تشيلي، بلجيكيا، بريطانيا، البرتغال، الصين، بنغلادش.

Za'tar
Holy Land Delights

معرض موسكو فود 2017

استكمالاً لمسيرة مركز التجارة الفلسطيني– بال تريد وبناء على مخرجات الاستراتيجية الوطنية للتصدير وضع المركز خطته السنوية للمشاركة في العديد من الفعاليات والانشطة الخارجية التي تندرج تحت اطار تنمية الصادرات الفلسطينية وفتح اسواق جديدة امامها وحيث ان السوق الروسي احد الاسواق المستهدفة ضمن خطة المركز جاءت المبادرة للاشتراك في معرض موسكو للأغذية والمنتجات الزراعية الدولي والذي عقد في العاصمة الروسية موسكو خلال الفترة 14/9/2017-11 لعدة اعتبارات ومعطيات اهمها:

- وجود الاعفاء الجمركي التفضيلي للمنتجات الفلسطينية،
- يوجد حاجة في السوق الروسي لبعض المنتجات الفلسطينية مثل التمور وزيت الزيتون والاعشاب الطبيعية ومنتجات الاجبان الخضروات البطاطا، الجزر، البصل، الافوكادو، الليمون، املاح البحر الميت، تمور مغطاة بالشوكولاتة، الطحينة والحلاوة.

وجاءت النتائج الشركات كمايلي:

- بلغ عدد اللقاءات التي عقدتها الشركات الفلسطينية المشاركة حوالي 280 لقاءا منها 51 لقاءا جديا.
- التواصل مع عدة جهات ذات العلاقة ومانحة لإقامة معرض دائم للمنتجات الفلسطينية في مدينة الطعام city food اسوة بباقي الدول مما يساعد على اختراق السوق الروسي بشكل افضل و اسرع.

جدول 7: اسماء الشركات المشاركة معرض غذاء موسكو 2017

الرقم	الشركات المشاركة
1	شركة حيفا للتسويق الزراعي
2	شركة القصراوي التجارية الصناعية
3	الشركة التركية الفلسطينية – زيتا
4	شركة الجبريني للأجبان
5	شركة الارض للمنتجات الزراعية
6	شركة خيزران فلسطين للأعشاب الطبيعية

صورة 12: عدد من الصور للشركات الفلسطينية المشاركة في معرض موسكو للغذاء 2017

معرض انوجا 2017 – المانيا

يعد معرض انوجا من احد اهم واكبر المعارض العالمية المتخصصة في المنتجات الغذائية والزراعية في السوق الألماني و اوروبا تحديدا، ويعقد المعرض في مدينة كولون الالمانية خلال الفترة 7-11/10 /2017،وتشارك حوالي 7500 شركة عارضة من اكثر من 150 دولة، وبلغ عدد الزوار حوالي لعام 2017 حوالي اكثر من مئة وستون الف زائر، كما وزار خلالها الجناح الفلسطيني العديد من رجال الاعمال والمهتمين بالمنتجات الفلسطينية التي لاقت استحسانا واقبالا كبيرا، وشارك في المعرض ست شركات فلسطينية.

جدول 8: اسماء الشركات المشاركة معرض غذاء انوجا 2017

الرقم	الشركات
1	شركة حيفا للتسويق الزراعي
2	شركة القصراوي التجارية الصناعية
3	شركة نخيل فلسطين
4	شركة الجبريني للأجبان
5	شركة محامص المسلماني
6	شركة الرواد للاستثمار الزراعي

وكانت النتائج كما يلي :

- بلغ عدد اللقاءات التي عقدتها الشركات الفلسطينية المشاركة حوالي 930 لقاءا.
- بلغ عدد اللقاءات الجدية 215 لقاءا ومن اسواق مختلفة مثل الارجنتين البرازيل فيتنام كندا اذربيجان البوسنة المانيا هولندا الصين استراليا قطر المغرب دبي بولندا، هذا وقام الممثل التجاري لدى سفارة دولة فلسطين في برلين بتنسيق وترتيب الزيارات واللقاءات خلال المعرض.

صورة 14: عدد من الصور للشركات الفلسطينية المشاركة في معرض انوجا 2017

لقاء عمل قطاع مستحضرات التجميل – الاردن:

ضمن اطار التعاون المشترك بين مركز التجارة الفلسطيني والمؤسسة الإيطالية للتجارة (ITA)، تم تنظيم ورشة عمل لقطاع مستحضرات التجميل والشركات التي تستورد مواد خام للتصنيع بخصوص معرض Cosmopack & Cosmoprof 2018 29\10\2017 في الأردن في عمان في فندق ميلينيوم، حيث سوف عرض المنظمون للمعرض معلومات للشركات الفلسطينية المشاركة عن اهم الشركات التي تشارك في المعرض وحجم الصفقات التجارية والفرص التجارية التي يمكن ان يوفرها المعرض للمشاركين.

جدول 9: اسماء الشركات المشاركة لقاء عمل قطاع مستحضرات التجميل 2017

الرقم	الشركات
1	شركة بال كارم
2	الشركة العربية الصناعية (منتجات البحر الميت)
3	شركة رائد لمستحضرات التجميل
4	الاميرة ومجدولين لمستحضرات التجميل
5	كاميلوكير مستحضرات التجميل
6	بيت الصابون الفلسطيني
7	شركة تصنيع صابون نابلس
8	الدويك لمستحضرات التجميل
9	شركة نوفل

عقد لقاءات عمل فلسطينية سويدية

بدعوة من القنصلية السويدية في القدس وبالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني وبتنظيم من مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد وضمن النشاطات التي تستهدف استكشاف الفرص والشراكات التجارية السويدية – الفلسطينية تم عقد لقاءات عمل ثنائية بين نخبة من رجال الاعمال الفلسطينيين والسويديين في فندق ميلينيوم / رام الله بتاريخ 2017/11/22.

صورة 15: لقاء اعمال بين رجال اعمال فلسطيني وسويديين في مدينة رام الله من عام 2017

معرض الخمسة الكبار – دبي:

ومن هنا نظم مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد مشاركة دولة فلسطين في معرض الخمسة الكبار بدعم ومساهمة كريمة من قبل السادة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا/ بإدارة البنك الاسلامي للتنمية – مشروع في الفترة الواقعة ما بين 26-29/11/2017 ويعتبر المعرض من اكبر المعارض المتخصصة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في قطاع الحجر و الرخام. شاركت خمس شركات فلسطينية تمثل قطاع الحجر والرخام في فلسطين.

ويتيح المعرض فرصة لإيجاد منتجات الخدمات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والسباكة والتصميم الداخلي للمباني والتشطيبات واعمال البناء الخاصة وادوات ومستلزمات البناء والحجر والرخام وتقنيات

التصميم والبناء الذكية ويشتهر معرض الخمسة الكبار الذي يمتد تاريخه لأكثر من 4 عقود بثراء المعلومات والخبراء الذين يجلبهم لتقديم المحاضرات وورشات العمل التي تتعلق بعملية التشييد والبناء. والجديد في دورة المعرض لعام 2017 هو إقامة معرض الخمسة الكبار للطاقة الشمسية على هامش المعرض، مما يزيد من تعزيز مكانة معرض الخمسة الكبار كأكبر تجمّع منفرد لكل من المصنعين والعملاء.

جدول 10: اسماء الشركات المشاركة في معرض الخمسة الكبار –دبي 2017

الرقم	الشركات المشاركة
1	شركة سهيل و الصاحب
2	شركة الاحلام للحجر و الرخام
3	شركة الصخور المضيئة للحجر و الرخام
4	شركة الوليد ستون
5	شركة مجموعة احجار القدس "العمرانية"

نتائج المشاركة :

- بلغ عدد اللقاءات التي عقدت على مدار اربعة ايام حوالي 390 لقاء.
- بلغ عدد اللقاءات الجدية حوالي 53 لقاءا جديا.

صورة 16: عدد من الصور للشركات الفلسطينية المشاركة في معرض الخمسة الكبار– دبي 2017

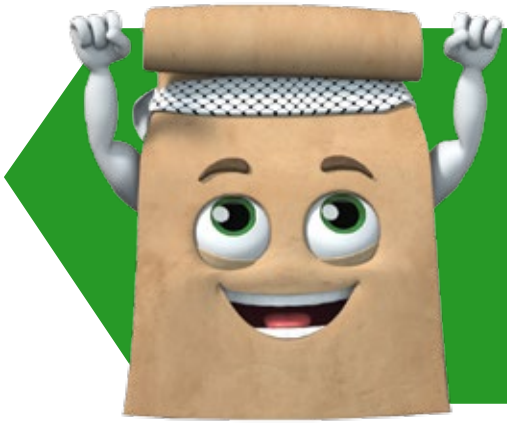

حملة بلدي اطيب

يقوم مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) بالشراكة مع مؤسسة أوكسفام، وبتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون الدولي، والوكالة السويدية للتعاون الانمائي الدولي، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، بتنفيذ حملة «بلدي أطيب» من خلال برنامج العدالة الاقتصادية، والذي يهدف الى حماية وتأمين سبل العيش للنساء والرجال المهمشين من خلال تحسين فرص الوصول الى الاسواق لصغار المزارعين والمزارعات، والتطوير العادل للإنتاج الزراعي وانظمة السوق بالإضافة الى تحسين وتسهيل دخول المنتجين الصغار الى الاسواق.

على وجه الخصوص تهدف حملة «بلدي أطيب» الى زيادة التوعية بجودة المنتج الفلسطيني وتوافره في السوق الفلسطيني، وضرورة التأثير على الانماط الشرائية للمستهلك الفلسطيني لتقديم خيار شراء المنتج الفلسطيني على المنتجات غير الفلسطينية الاخرى المتوافرة بالسوق الفلسطيني. الامر الذي يؤدي بالمحصلة الى ارتفاع مستدام في الدخل، والذي سيساعد في تعزيز الربح والإنتاجية للفئات الزراعية الثلاثة المستهدفة ضمن هذه الحملة: فئة الخضار والفواكه الطازجة، فئة الأغذية المصنعة وفئة منتجات الالبان.
وهذا بدوره سيؤدي الى تحسن اقتصادي واجتماعي داخل المجتمع.

الفئات المستهدفة

حملة «بلدي أطيب» تستهدف ثلاث فئات: المستهلكين، المنتجين، اضافة الى تجار التجزئة والجملة.

أهداف الحملة

تساهم الحملة في تثقيف المستهلكين حول المنتجات المستهدفة وتوجيههم نحو شراء هذه المنتجات. فهنالك عدة عوامل تؤثر على قرار المستهلك في شراء المنتجات المحلية ومنها العامل الاقتصادي، والبيئي، والصحي. فعلى سبيل المثال فأن المستهلك يود أن يشعر بأنه يساهم في دعم المجتمع المحلي، ويرغب في الحصول على منتجات طازجة ذات جودة عالية، ويريد أيضا حماية صحة عائلته. إن جذب المستهلكين وتغيير سلوكهم الشرائي تجاه المنتجات المحلية يشكل أهمية عالية في انجاح هذه الحملة.

كما تستهدف الحملة المنتجين بما فيهم المصنعين، والمزارعين والمؤسسات ذات الصلة على عدة أصعدة:

- **أولاً:** زيادة الوعي والالتزام تجاه المعايير الفلسطينية للجودة وعرض المنتجات من خلال تحديد مصدر وهوية المنتج. فإن الحصول على طعم طازج ومميز هو سبب رئيسي لشراء المنتج المحلي.

- **ثانياً:** تعمل الحملة على تسويق المنتجات الفلسطينية من خلال مجموعة كبيرة من الأدوات والفعاليات جاري تنفيذها في السوق المحلي.

- **أخيراً:** يستهدف البرنامج الوسطاء بما فيهم محلات البيع بالمفرق ونقاط البيع للتأكد من طرق عرض لائقة وتوضيح المصدر ووضع ملصقات على المنتجات لربطها بالمنتِج كقاعدة للتوريد.

ادوات الترويج لحملة «بلدي أطيب»

حملة «بلدي أطيب» بإمكانها تعزيز ودعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال المساهمة في خلق وتعزيز ثقافة شراء المنتجات المحلية (البلدية) والتي تضاهي في جودتها المنتجات الاخرى والتي يتم ايضاً تصديرها الى دول كثيرة حول العالم لتميزها. كذلك الأمر، يتم من خلال الحملة اطلاق منصة تفاعلية تربط ما بين المستهلكين والتجار مع المنتجين، المنتجين مع المزارعين ومصادر اخرى للمواد الاولية للإنتاج وذلك لفتح قنوات جديدة وخلق بيئة تكاملية تؤدي بالمحصلة الى اغناء السوق الفلسطينية بمنتجات افضل تحقق الحد الاعلى من معايير الجودة والسلامة الغذائية.

الفكرة الرئيسية:

جاء تصميم الشعار بشكل جذاب يعكس القطاعات الثلاث المستهدفة ضمن الحملة (الفواكه والخضار الطازجة، الاغذية المصنعة ومنتجات الالبان). وقد تم ايضاً خلق شخصية كرتونية لطيفة (ظريف) وهو عبارة عن ظرف (كيس) تسوق مصنوع من الورق وهو صديق للبيئة يحفز المستهلكين لتفضيل المنتجات الفلسطينية من خلال التفاعل الحقيقي مع رواد صفحات التواصل الاجتماعي، الفعاليات الترويجية ونقاط البيع المعتمدة.

اللجنة الاستشارية:

عليه، تم تشكيل لجنة استشارية بعضوية الوزارات والمؤسسات المعنية (بال تريد، اوكسفام، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، الغرف التجارية، اتحاد الصناعات الغذائية، اتحاد الجمعيات التعاونية، حماية المستهلك وهيئة المواصفات والمقاييس الفلسطينية) التي قامت بدورها بوضع المعايير الفنية الخاصة بقبول المنتجات ضمن الفئات الثلاث المذكورة.

ورشات العمل التعريفية:

تم تنفيذ العديد من ورشات العمل التعريفية بالحملة (وعددها 7) وطرق الاستفادة منها في مختلف المحافظات الفلسطينية والتي استهدفت الفئات المعنية ضمن تصميم المشروع.

تم فتح باب التسجيل للحملة لجميع الشركات المنتجة، الجمعيات التعاونية اضافة الى المزارعين الفلسطينيين لفترة شهر ونصف الشهر من الزمن من اجل اتاحة فرصة متكافئة لجميع المعنيين.

مواقع التواصل الاجتماعي:

تم اطلاق حسابات خاصة بالحملة على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي (Facebook, Instagram & Youtube) من اجل الوصول الى اكبر شريحة ممكنة من الجمهور المستهدف ومن اجل استخدام هذه المنصات للترويج للحملة والمنتجات المشاركة.

ومن اجل سهولة نشر المعلومات حول جودة المنتجات الفلسطينية والمساعدة في الوصول الى اكبر شريحة مستهدفة، تم اطلاق برنامج مسابقات يشمل اسئلة عن المنتجات الفلسطينية وفتح المجال امام الجمهور للاجابة عنها للحصول على فرص الفوز بجوائز عينية من منتجات فلسطينية.

ايضا من خلال هذه المنصة، تعمل الحملة على نشر معلومات غذائية واخرى صحية التي من شأنها توعية الجمهور بالعناصر الغذائية التي تحتويها كل من المنتجات المشاركة.

الانتاج المسموع المرئي:

تم الانتهاء من انتاج فيديو رسوم متحركة يلخص اهداف وفعاليات الحملة باسلوب عصري جذاب. وجاري العمل على انتاج فيديو ترويجي اخر يسقط الضوء على اهم فعاليات الحملة ومنه سيتم انتاج مجموعة من الاعلانات التي ستبث على الشاشات الفضائية الفلسطينية في مراحل متفاوتة.
اضافة الى انتاج ومضات اذاعية تم بثها على معظم المحطات الاذاعية الفلسطينية في فترات متفاوتة.

المواد الترويجية والتوعوية الاخرى:

تم انتاج مجموعة من المواد الترويجية والتوعوية التي هدفت الى رفع الوعي بالمنتج الفلسطيني وتثقيف الجمهور باهداف الحملة وفعالياتها.

نقاط البيع المعتمدة للحملة:

تم توقيع اتفاقيات تعاون مع 12 من المحلات التجارية المؤهلة فنيا لاحتضان احدى نقاط بيع الحملة، بحيث تم اعتمادها كنقاط بيع معتمدة لبيع منتجات حملة بلدي اطيب وهم: مجموعة شركات برافو 6 فروع (الخليل، رام الله ونابلس)، سلسة محلات الجاردنز 4 فروع (رام الله، بيتونيا، عين عريك والريحان)، سوبر ماركت داون تاون (بيت ساحور)، سوبر ماركت جامبو (بيت جالا).

بحيث تم الانتهاء من تصميم الاجنحة وتركيبها في النقاط المذكورة لعرض المنتجات المشاركة في الحملة.

نظام الولاء للزبائن /Loyalty Scheme:

تم الانتهاء من تصميم وتنفيذ برنامج ولاء خاص بنقاط البيع المستهدفة بحيث يتم وسم المنتجات المشاركة بالحملة بوسم خاص بالحملة لاشعار المستهلكين ببلد المنشأ من اجل تمييز المنتجات الفلسطينية عن غيرها من المنتجات المنافسة في السوق. يعمل البرنامج ضمن تقنيات حديثة تمكن المستهلكين من اضافة رصيد نقاط تراكمية الى حساباتهم مع الحملة بقيمة مشترياتهم الامر الذي يمكنهم من الحصول على خصومات وجوائز عينية عند الوصول الى حد معين من رصيد النقاط المتراكم.

محمد عساف سفيراً حملة بلدي اطيب:

زار محبوب العرب الفنان الفلسطيني محمد عساف مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد بعد ابداء اهتمامه بحملة بلدي اطيب. حيث وجه رسالة الى جمهوره الفلسطيني عبر مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة به مثنيا على اهمية مثل تلك الحملات التي تساهم في بناءاقتصاد وطني فلسطيني مكتفئ ذاتياً. وتقديراً لهذه اللفتة الكريمة تم اعلانه سفيراً للحملة.

حملة يافطات الشوارع/ Billboards

تم تصميم وتركيب 500 متر مربع من يافطات الشوارع في مناطق مختلفة من محافظات الضفة التي تم تحديدها مسبقاً.
حملت هذه اليافطات تصاميم مختلفة تهدف الى رفع الوعي بأهمية التوجه للمنتجات المحلية الفلسطينية واثرها على الاقتصاد الفلسطيني ككل.

فعاليات توعوية:

عملت حملة بلدي اطيب على تسيير مجموعة من النشاطات التوعوية والتي اخذت الطابع التعاوني ايضاً والتي شملت على:

نشاط توعوي لطلبة جامعة بيرزيت: احدى الفئات المستهدفة من قبل الحملة هي فئة طلبة المدارس والجامعات الفلسطينية التي تشكل الشريحة الاكبر من المجتمع الفلسطيني ككل. هدف النشاط الى تثقيف الطلبة حول اهمية دعم المنتج الوطني ومساعدة المزارعين الفلسطينيين في مزارعهم في مناطق شمال الضفة الغربية وسهول مرج بن عامر.

نشاط توعوي لطلبة المدرسة الامريكية في بيت لحم: تم تنظيم نشاط توعوي لعدد من طلبة المدرسة الامريكية في بيت لحم الى منطقة الاغوار وقرية الجفتلك اضافة الى مضارب البدو القريبة من منطقة سطح البحر. حيث جرى ايضاً تنظيم اعمال تطوعية لمساعدة المزارعين في تلك المناطق.

بحيث يتم الترويج للمنتجات التي سيتم اختيارها للاستفادة من الحملة من خلال الادوات الترويجية التالية:

- وسائل التواصل الاجتماعي (Facebook, Instagram, YouTube)
- ارقام واحصائيات ذات علاقة
- المبشرين بجودة المنتج المحلي
- المطبوعات بكافة اشكالها
- حملة بث ومضات تلفزيونية واذاعية
- انتاج برنامج مسابقات تلفزيوني يبث في رمضان القادم
- نظام وضع الملصقات (ليبل) لتمييز المنتج الفلسطيني في نقاط البيع
- 10 نقاط بيع موزعة في محافظتي رام الله وبيت لحم (كحملة تجريبية ومن ثم توزيعها في مناطق اخرى).
- برنامج لزيادة ولاء المستهلك نحو المنتجات المحلية (برنامج نقاط تراكمي يشمل جوائز عينية لتحفيز المستهلك).

الهدف الاستراتيجي الرابع : بناء قدرات مركز التجارة الفلسطيني في تقديم الخدمات لتلبية حاجة الشركات وقطاع الأعمال

خلال عام 2017 واصل مركز التجارة الفلسطيني نسج وبناء العلاقات مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية وذلك بهدف تحقيق مصالح الشركات الفلسطينية وتطوير أداء المركز لمستويات أعلى، وفتح آفاق التعاون الفني مع مؤسسات أخرى، وهنا نذكر اهم ما تم تحقيقه خلال هاذ العام 2017.

- توقيع مشروع يهدف الى تحسن المنتج المحلي وزيادة نسبة حصته في السوق المحلي وذلك كجزء من اجل تطوير قدرة المنتج لاختراق السوق الخارجي في المستقبل بالتعاون مع مؤسسة اكسفام.

- توقيع مشروع تطوير السياحة والاستثمار السياحي من خلال تدخلات محددة سوف يتم تنفيذها بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وبالتعاون مع UNDP.

- توقيع مشروع مع الوكالة الامريكية للتنمية (USAID) لتطوير القدرات التنافسية للمنشآت الفلسطينية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلي والأسواق من أجل زيادة حصتها السوقية محليا ودوليا، حيث سيتم اختيار المنشآت حسب معايير محددة، والمشروع يتم تنفيذه من قبل بال تريد وبالشراكة مع الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ومجلس الشاحنين الفلسطيني.

- توقيع مشروع جديد لبناء القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية مع مؤسسة اليونيدو (UNIDO). يستهدف هذا المشروع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي تقع في اسفل هرم التصدير. يقوم المشروع على زيادة الوعي لأكثر من 200 شركة واعدة ولها قدرة على التصدير في المستقبل. كما سوف يتم رفع قدرات 45 من هذه الشركات في مجال التسويق والتصدير من اجل المساهمة في رفع مستوها الى مصدر جديد.

- توقيع مشروع مع منظمة الأغذية التابعة للأمم المتحدة (FAO)، ويهدف للترويج لمنتجات اكثر من 40 جمعية تعاونية في السوق المحلي والخارجي عبر دعم تطوير ادوت للترويج وشبكات تسويقية لكيان غير ربحي يجمع كل الجمعيات التعاونية تحت مظلة واحدة.

- قام مركز التجارة الفلسطيني بال تريد بزيارة مجموعة من مؤسسات القطاع الخاص وبعض الشركات الإيطالية من قطاعات مختلفة بالتعاون وبتنظيم من البعثة التجارية الإيطالية (ICE) خلال منتصف شهر مايو، وتأتي هذه الزيارة ضمن إطار اتفاقية التعاون المشترك التي وقعت منذ عدة سنوات ما بين مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد والبعثة التجارية الايطالية، وهدفت هذه الزيارة بشكل خاص الى الاطلاع على تجربة مؤسسات القطاع الخاص الإيطالية فيما يتعلق بالوسائل التي تستخدم لتطوير ومساعدة الشركات المتوسطة والصغيرة لزيادة تنافسيتها ولزيادة وتعزيز تواجدها على المستوى الدولي (Globalization) وكيفية استخدام المعرفة والتكنولوجيا الرقمية في كل نواحي الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص لاختراق الأسواق الخارجية (Digitalization)، كما وهدفت الزيارة ايضاً الى التعرف على التجربة الإيطالية الرائدة التي تتعلق بتطور السلاسل العنقودية الصناعية.

- المشاركة في مؤتمر مؤسسات ترويج التجارة للقطاع الخاص والعام للدول العربية والإسلامية بتنظيم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في المغرب العربي. وكان من أهم نتائج المشاركة مناقشة سبل تعزيز التجارة البينية بين الدول الإسلامية والعربية، كما تم تشكيل ثلاث مجموعات عمل خلال المؤتمر (مجموعة عربية، مجموعة اسيوية، مجموعة افريقية). وتم الاتفاق على ان يكون مقر المجموعة العربية في الامارات العربية في مدنية دبي، وتم وضع محور حول المعيقات التجارة البينية بين الدول العربية وسبل تخفيفها وإزالتها على اجندة الاجتماع الأول الذي سوف تدعو له المجموعة العربية.

- نظم مركز التجارة الفلسطيني بعثة دراسية الى هولندا للطاقم التنفيذي للمركز في اطار التعاون بين مركز التجارة الفلسطيني ومؤسسة نوفيك (Nuffic)، ومن اهم المواضيع التي تم نقاشها كيفية تعزيز بيئة ونظام ريادة الأعمال في بال تريد.

- قام المركز بالمشاركة في مؤتمر في الجزائر في شهر تشرين الثاني حول مفهوم التكتلات العنقودية واستخدامها كأداة من اجل تنمية الصادرات في الوطني العربي.

التقرير المالي

مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)
رام الله – فلسطين

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للسنة المنتهية
فق 31 كانون الأول 2017

مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)
رام الله – فلسطين

المحتوى	الصفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	85
قائمة المركز المالي	87
قائمة التغيرات في صافي الموجودات	88
قائمة التدفقات النقدية	89
إيضاحات حول القوائم المالية	90

إرنست ويونغ
صندوق بريد 1373
الطابق السابع
مبنى باديكو هاوس - الماصيون
رام الله – فلسطين

هاتف : 22421011 970+
فاكس: 22422324 970+
www.ey.com

90 Years in MENA

EY Building a better working world

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى أعضاء الجمعية العمومية لمركز التجارة الفلسطيني–بالتريد

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لمركز التجارة الفلسطيني–بالتريد (المركز) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2017 وقائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لمركز التجارة العالمي–بالتريد كما في 31 كانون الأول 2017 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المركز وفقاً لقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور أخرى

تم تدقيق القوائم المالية للمركز كما في 31 كانون الأول 2016 من قبل مدقق حسابات آخر، وتم تزويدنا بتقريره غير المتحفظ حولها والتي صدرت بتاريخ 24 نيسان 2017 قبل إدخال التعديلات المبينة في إيضاح (19) حول القوائم المالية المرفقة.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية، عن تقييم قدرة المركز على الاستمرار في أعمالها مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية المركز أو إيقاف عملياتها أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمركز.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة المركز على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هنالك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المركز في أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مجلس إدارة المركز فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم 2012/206
إرنست ويونغ

رام الله – فلسطين
10 حزيران 2018

قائمة المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2017

	إيضاح	2017	(معدلة إيضاح 19) 31 كانون الأول 2016	1 كانون الثاني 2016
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
الموجودات غير المتداولة				
ممتلكات ومعدات	3	132,492	134,875	148,800
		132,492	134,875	148,800
الموجودات المتداولة				
مستحق من جهات مانحة	4	3,968,211	2,294,296	1,231,075
موجودات متداولة أخرى	5	18,180	14,700	24,024
النقد والنقد المعادل	6	560,101	139,599	316,241
		4,546,492	2,448,595	1,571,340
مجموع الموجودات		4,678,984	2,583,470	1,720,140
صافي الموجودات والمطلوبات				
صافي الموجودات				
صافي الموجودات غير المقيدة		(81,294)	(256,310)	71,732
مجموع صافي الموجودات		(81,294)	(256,310)	71,732
المطلوبات غير المتداولة				
مخصص تعويض نهاية الخدمة	7	293,969	268,250	241,073
إيرادات مؤجلة	8	10,407	12,790	26,715
		304,376	281,040	267,788
المطلوبات المتداولة				
منح مقيدة مؤقتاً	9	4,240,258	2,322,052	1,227,351
مطلوبات متداولة أخرى	10	215,644	236,688	153,269
		4,455,902	2,558,740	1,380,620
مجموع المطلوبات		4,760,278	2,839,780	1,648,408
مجموع صافي الموجودات والمطلوبات		4,678,984	2,583,470	1,720,140

مركز التجارة الفلسطيني–بالتريد

قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

	إيضاح	2017 دولار أمريكي	(معدلة إيضاح 19) 2016 دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات متحققة من المنح المقيدة مؤقتاً	9	1,273,263	1,060,312
إيرادات مؤجلة متحققة	8	8,349	15,185
رسوم العضوية	11	117,278	74,695
إيرادات الاشتراكات	12	398,880	444,135
فروقات عملة		10,579	(4,469)
إيرادات أخرى	13	80,951	78,259
		1,889,300	1,668,117
المصاريف			
مصاريف البرامج	14	(1,273,263)	(1,060,312)
مصاريف إدارية وعمومية	15	(432,672)	(883,169)
إستهلاك ممتلكات ومعدات	3	(8,349)	(15,185)
مستحقات من جهات مانحة مشطوبة		–	(37,493)
مجموع المصاريف		(1,714,284)	(1,996,159)
الزيادة (النقص) في صافي الموجودات		175,016	(328,042)
صافي الموجودات في بداية السنة		(256,310)	71,732
صافي الموجودات في نهاية السنة		(81,294)	(256,310)

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

	إيضاح	2017 دولار أمريكي	(معدلة إيضاح 19) 2016 دولار أمريكي
أنشطة التشغيل:			
الزيادة (النقص) في صافي الموجودات		175,016	(328,042)
تعديلات:			
استهلاك ممتلكات ومعدات		8,349	15,185
إيرادات مؤجلة متحققة		(8,349)	(15,185)
مخصص تعويض نهاية الخدمة		57,683	65,567
مستحقات من جهات مانحة مشطوبة		–	37,493
		232,699	(224,982)
التغير في رأس المال العامل:			
مستحق من جهات مانحة		(1,673,915)	(1,100,714)
موجودات متداولة أخرى		(3,480)	9,324
منح مقيدة مؤقتاً		1,918,206	1,094,701
مطلوبات متداولة أخرى		(21,044)	83,419
إيرادات مؤجلة		5,966	1,260
دفعات مخصص تعويض نهاية الخدمة		(31,964)	(38,390)
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة التشغيل		426,468	(175,382)
أنشطة الاستثمار:			
شراء ممتلكات ومعدات		(5,966)	(1,260)
النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(5,966)	(1,260)
الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل		420,502	(176,642)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		139,599	316,241
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	6	560,101	139,599

مركز التجارة الفلسطيني–بالترید

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2017

1. عام

تأسس مركز التجارة الفلسطيني–بالترید (المركز) في عام 1998 كجمعية غير ربحية تحت رقم تسجيل (RA222/B) قائمة على العضوية وذات رؤية وطنية قيادية تقوم على تطوير الصادرات كقوة رئيسية للنمو الاقتصادي المستدام. يروج المركز لبيئة عمل تنافسية ومشجعة ويعمل على تطوير التنافس التجاري من خلال الارتقاء بالتصدير ودراسة السوق وبناء القدرات. يمارس المركز نشاطاته من خلال مكتبيه في الضفة الغربية وقطاع غزة ويضم 210 عضو من القطاع الخاص.

تم إقرار القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 من قبل مجلس إدارة المركز بتاريخ 10 حزيران 2018.

2. السياسات المحاسبية

1.2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

تم إعداد القوائم المالية بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة الأساس للمركز.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للمركز مطابقة لتلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية للسنة السابقة بعد إدخال التعديلات المبينة في إيضاح (19).

تم إصدار العديد من المعايير والتفسيرات والتي لا تزال غير نافذة المفعول. تعتقد إدارة المركز بأن هذه المعايير والتفسيرات الجديدة لن يكون لتطبيقها أثر جوهري على الإيضاحات أو المركز المالي أو الأداء للمركز.

3.2 الأسس والتقديرات

إن إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام عدة تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. ان عدم التأكد من هذه التقديرات والافتراضات قد يؤدي الى نتائج تتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للموجودات او المطلوبات المتضررة في الفترات المستقبلية. إن التقديرات المتضمنة في القوائم المالية كانت على النحو التالي:

<u>الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات</u>

تقوم إدارة المركز بإعادة تقييم الأعمار الانتاجية للممتلكات والمعدات وتقوم بإجراء التعديلات في نهاية كل سنة مالية.

<u>توزيع المصاريف</u>

يتم توزيع المصاريف بين المشاريع والأنشطة الإدارية والعامة بناءً على تقديرات الإدارة. تعتقد الإدارة أن الأسس والتقديرات المستخدمة معقولة.

4.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

إيرادات المنح

تعهدات المانحين غير المشروطة هي تلك التعهدات التي يعطيها المانح للمركز دون وجود أية شروط مسبقة والتي يجب القيام بها قبل الحصول على المنحة.

يتم الاعتراف بإيرادات المنح من تعهدات المانحين غير المشروطة كما يلي:

- يتم الاعتراف بالمنح غير مقيدة الاستخدام بهدف معين أو وقت محدد كإيراد عند الحصول على تعهد غير مشروط من المانح.
- يتم الاعتراف بالمنح المقيدة مؤقتاً والمخصصة لتنفيذ غرض معين أو مرتبطة بمرور زمن محدد كإيراد عند تنفيذ هذا الغرض أو مرور الزمن المحدد.

الإيرادات المؤجلة

يتم تسجيل التبرعات المتعلقة بالممتلكات والمعدات بالقيمة العادلة كإيرادات مؤجلة في القوائم المالية ويتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس منتظم على مدى العمر الإنتاجي للأصل.

رسوم العضوية

يتم تسجيل رسوم العضوية عندما يكون من المحتمل تحصيلها. تظهر رسوم العضوية المحتمل تحصيلها في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات. تظهر رسوم العضوية التي يتم استلامها مقدماً كإيراد مؤجل في قائمة المركز المالي.

إيرادات الاشتراكات

يمثل هذا البند اشتراكات الأعضاء في المعارض والمؤتمرات المختلفة. يتم تسجيل رسوم إيرادات الاشتراكات عندما يكون من المحتمل تحصيلها. تظهر رسوم العضوية المحتمل تحصيلها في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات.

تحقق المصاريف

يتم قيد المصاريف عند حدوثها وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

تصنيفات المتداول وغير المتداول من الموجودات والمطلوبات

يقوم المركز بعرض الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي على أساس تصنيفها كمتداولة أو غير متداولة. تكون الموجودات متداولة في الحالات التالية:

- من المتوقع أن تتحقق أو يتم بيعها أو استهلاكها في عمليات التشغيل العادية.
- محتفظ بها لغرض المتاجرة.
- من المتوقع أن تتحقق خلال فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.
- النقد والنقد المعادل باستثناء النقد المقيد لأغراض التبادل أو المستخدم لتقسيط مطلوبات لا تتجاوز فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

أما باقي الموجودات الأخرى فيتم تصنيفها موجودات غير متداولة.

تكون المطلوبات متداولة في الحالات التالية:

- من المتوقع تسديدها ضمن عمليات التشغيل العادية.
- محتفظ بها لغرض المتاجرة.
- مستحقة الدفع ضمن فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.
- لا يوجد قيود أو شروط لتأجيل تسديد المطلوبات بمدة لا تتجاوز اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

أما باقي المطلوبات الأخرى فيتم تصنيفها مطلوبات غير متداولة.

تدني الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم في نهاية كل سنة مالية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت تدني أصل مالي محدد. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات أية خسارة تدني ضمن قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات.

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل التي تستحق خلال فترة ثلاثة شهور أو أقل بعد تنزيل النقد مقيد السحب، إن وجد.

المستحق من جهات مانحة

تظهر المستحقات من جهات مانحة بقيمة التعهد غير المشروط بعد تنزيل المبالغ المستلمة والتعهدات غير القابلة للتحصيل. يتم تقدير التعهدات غير القابلة للتحصيل عندما يصبح من غير المرجح تحصيل كامل مبلغ التعهد غير المشروط.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة الممتلكات والمعدات الكلفة المتكبدة لاستبدال أي من مكونات الممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الاعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات عند تحققها. لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
أثاث	7-6
أجهزة ومعدات	5-3
سيارات	5

يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات.

تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

ضريبة الدخل

يعتبر المركز غير هادف للربح، لذلك فإنه غير خاضع لضريبة الدخل على أن تتوفر فيه الشروط اللازمة وفقاً لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني.

المخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المركز أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق على أن تكون تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

ذمم دائنة ومستحقات

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ مستحقة السداد في المستقبل مقابل البضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

العملات الاجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأخرى غير الدولار الأمريكي خلال السنة إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تستحق القبض أو الدفع بالعملات الأخرى في نهاية السنة إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ القوائم المالية. يتم إظهار أرباح أو خسائر فروقات العملة في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات.

3. ممتلكات ومعدات

	أرض	أثاث	أجهزة ومعدات	سيارات	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة:					
كما في 1 كانون الثاني 2017	122,085	30,645	172,865	29,000	354,595
إضافات	–	–	5,966	–	5,966
كما في 31 كانون الأول 2017	122,085	30,645	178,831	29,000	360,561
الاستهلاك المتراكم:					
كما في 1 كانون الثاني 2017	–	22,418	169,430	27,872	219,720
الاستهلاك للسنة	–	3,728	3,493	1,128	8,349
كما في 31 كانون الأول 2017	–	26,146	172,923	29,000	228,069
صافي القيمة الدفترية					
كما في 31 كانون الأول 2017	122,085	4,499	5,908	–	132,492
كما في 31 كانون الأول 2016	122,085	8,227	3,435	1,128	134,875

4. مستحق من جهات مانحة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على المستحق من الجهات المانحة خلال السنة:

	رصيد بداية السنة	إضافات	النقد المستلم	منح مشطوبة	فروقات تحويل العملات	رصيد نهاية السنة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية AID 294-A-17-00011	–	2,000,000	(80,100)	–	–	1,919,900
الاتحاد الأوروبي	1,414,404	–	(381,054)	–	147,723	1,181,073
منظمة الأغذية والزراعة	–	467,508	(94,000)	–	–	373,508
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية AID 294-A-15-00007	293,683	–	(128,132)	–	–	165,551
البنك الإسلامي للتنمية	353,175	–	(248,705)	(18,500)	–	85,970
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	–	100,034	(29,971)	–	–	70,063
أوكسفام -الوكالة السويدية للتنمية الدولية	–	94,945	(35,391)	–	–	59,554
أوكسفام نوفيب	–	72,944	(35,071)	–	–	37,873
أوكسفام	74,865	–	(65,285)	–	6,958	16,538
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	84,000	–	(71,738)	–	–	12,262
وزارة التجارة الخارجية الكندية	–	18,295	(15,144)	–	–	3,151
وزيرة الاقتصاد الوطني -برنامج تحديث وتطوير الصناعة في فلسطين	–	57,383	(57,383)	–	–	–
برنامج تطوير الاسواق الفلسطيني	74,169	224,803	(254,653)	–	(1,551)	42,768
	2,294,296	3,035,912	(1,496,627)	(18,500)	153,130	3,968,211

5. موجودات متداولة أخرى

	2017	2016
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مستحق من موظفين	8,179	7,250
مصاريف مدفوعة مقدماً	4,722	5,584
ذمم مدينة	2,396	243
أخرى	2,883	1,623
	18,180	14,700

6. النقد والنقد المعادل

يتألف النقد والنقد المعادل مما يلي:

	2017	2016
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الصندوق	716	1,035
حسابات جارية لدى البنوك	559,385	138,564
	560,101	139,599

7. مخصص تعويض نهاية الخدمة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على مخصص منافع الموظفين خلال السنة:

	2017	2016
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	268,250	241,073
المكون خلال السنة	57,683	65,567
المستخدم خلال السنة	(31,964)	(38,390)
	293,969	268,250

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالمركز على أساس تخصيص راتب شهر عن كل سنة خدمة. من المتوقع تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني خلال عام 2018 والذي يلزم صاحب العمل بتسوية مكافأة نهاية الخدمة للفترات السابقة لتطبيق أحكام هذا القانون.

8. إيرادات مؤجلة

	2017	2016
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	12,790	26,715
إضافات	5,966	1,260
إيرادات مؤجلة متحققة	(8,349)	(15,185)
رصيد نهاية السنة	10,407	12,790

9. منح مقيدة مؤقتاً

يمثل هذا البند المنح المقيدة مؤقتاً والتي تخضع لتحقيق هدف معين، وتمثل الفرق بين إجمالي مبلغ المنح المقيدة مؤقتاً والمبلغ المصروف من كل منحة لتحقيق أهداف المنح المحددة من المانحين. لقد كانت الحركة التي تمت على المنح المقيدة مؤقتاً والرصيد في نهاية السنة كما يلي:

	رصيد بداية السنة	إضافات	إيرادات متحققة من المنح المقيدة مؤقتاً	إيرادات مؤجلة	منح مشطوبة	فروقات تحويل العملات	رصيد نهاية السنة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية AID 294-A-17-00011	–	2,000,000	(41,431)	(2,526)	–	–	1,956,043
الاتحاد الأوروبي	1,414,404	–	(155,491)	(3,440)	–	182,765	1,438,238
منظمة الأغذية والزراعة	–	467,508	(15,362)	–	–	–	452,146
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية AID 294-A-15-00007	274,433	–	(156,388)	–	–	–	118,045
البنك الإسلامي للتنمية	353,175	–	(324,441)	–	(18,500)	–	10,234
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	–	100,034	(6,540)	–	–	–	93,494
أوكسفام -الوكالة السويدية للتنمية الدولية	–	94,945	(36,329)	–	–	–	58,616
أوكسفام نوفيب	–	72,944	(42,094)	–	–	–	30,850
أوكسفام	121,871	–	(118,698)	–	–	(3,173)	–
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	84,000	–	(62,727)	–	–	–	21,273
وزارة التجارة الخارجية الكندية	–	18,295	(734)	–	–	–	17,561
وزيرة الاقتصاد الوطني -برنامج تحديث وتطوير الصناعة في فلسطين	–	57,383	(57,781)	–	–	398	–
برنامج تطوير الاسواق الفلسطيني	74,169	224,803	(255,247)	–	–	33	43,758
	2,322,052	3,035,912	(1,273,263)	(5,966)	(18,500)	180,023	4,240,258

10. مطلوبات متداولة أخرى

	2017	2016
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شيكات مستحقة	109,052	166,771
ذمم دائنة	80,180	32,909
مصاريف مستحقة	26,412	37,008
	215,644	236,688

11. رسوم العضوية

يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك الشركات في المركز والتي تدفع بشكل سنوي.

12. إيرادات الاشتراكات

ينظم المركز عدة معارض خلال السنة، يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك الشركات في هذه المعارض.

13. إيرادات أخرى

	2017	2016
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
منح غير مقيدة	34,670	69,996
إيرادات أخرى	46,281	8,263
	80,951	78,259

14. مصاريف البرامج

	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-294 A-17-00011 AID	الاتحاد الأوروبي	منظمة الأغذية والزراعة	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية AID 294-A-15-00007	البنك الإسلامي للتنمية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	أوكسفام - الوكالة السويدية للتنمية الدولية	المجموع الفرعي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور ومنافع متعلقة بها	29,592	123,435	14,037	81,309	-	-	8,105	256,478
سفر ونقل ومواصلات	-	1,933	-	6,322	16,485	-	841	25,581
مصاريف إدارية واستشارات	8,931	10,401	847	55,400	18,507	6,540	20,683	121,309
إيجارات	-	-	-	-	-	-	1,775	1,775
ترجمة	-	996	-	2,793	-	-	-	3,789
مصاريف نقل	-	-	-	-	50,458	-	-	50,458
فوائد وعمولات بنكية	23	7	-	-	80	-	6	116
مصاريف المعارض	2,144	1,060	-	-	234,447	-	-	237,651
مصاريف أخرى	741	17,659	478	10,564	4,464	-	4,919	38,825
	41,431	155,491	15,362	156,388	324,441	6,540	36,329	735,982

مصاريف البرامج- تابع

	المجموع الفرعي	أوكسفام نوفيب	أوكسفام	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	وزارة التجارة الخارجية الكندية	وزيرة الاقتصاد الوطني – برنامج تحديث وتطوير الصناعة في فلسطين	برنامج تطوير الاسواق الفلسطيني	2017	2016
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور ومنافع متعلقة بها	256,478	7,023	41,423	–	–	45,727	–	350,651	396,759
سفر ونقل ومواصلات	25,581	–	14,070	166	728	1,845	63,802	106,192	39,149
مصاريف إدارية واستشارات	121,309	16,900	21,055	60,817	–	9,863	47,112	277,056	23,275
إيجارات	1,775	–	3,516	–	–	–	–	5,291	8,200
ترجمة	3,789	–	–	–	–	–	–	3,789	–
مصاريف نقل	50,458	–	–	–	–	–	–	50,458	52,110
فوائد وعمولات بنكية	116	24	34	9	6	–	165	354	18,205
مصاريف المعارض	237,651	3,390	3,094	1,735	–	329	130,005	376,204	452,911
مصاريف أخرى	38,825	14,757	35,506	–	–	17	14,163	103,268	69,703
	735,982	42,094	118,698	62,727	734	57,781	255,247	1,273,263	1,060,312

15. مصاريف إدارية وعمومية

	2017	2016
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور ومنافع متعلقة بها	64,829	283,525
سفر ونقل ومواصلات	11,848	92,462
مصاريف إدارية واستشارات	11,100	64,239
إيجارات	75,412	53,094
ترجمة	1,624	–
مصاريف نقل	3,852	30,344
فوائد وعمولات بنكية	1,720	38,278
مصاريف المعارض	237,399	312,555
مصاريف أخرى	24,888	8,672
	432,672	883,169

16. القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل الأدوات المالية الموجودات والمطلوبات المالية. تشمل الموجودات المالية مستحق من جهات مانحة والذمم المدينة وبعض الموجودات المتداولة الأخرى والنقد والنقد المعادل. تتكون المطلوبات المالية من الذمم الدائنة وبعض المطلوبات المتداولة الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية كما في تاريخ القوائم المالية.

17. معاملات مع جهات ذات علاقة

يمثل هذا البند المعاملات التي تمت مع جهات ذات علاقة والتي تتضمن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل إدارة المركز.

تشمل قائمة المركز المالي أرصدة قائمة مع جهات ذات علاقة كما يلي:

	طبيعة العلاقة	2017	2016
		دولار أمريكي	دولار أمريكي
مخصص تعويض نهاية الخدمة	إدارة عليا	110,768	110,768

إن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة المتضمنة في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات هي كما يلي:

	طبيعة العلاقة	2017	2016
		دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور ومنافع اخرى	إدارة عليا	80,100	80,100

18. إدارة المخاطر

إن المخاطر الأساسية التي تؤثر على عمليات المركز هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملات الأجنبية. تقوم إدارة المركز بمراجعة والموافقة على سياسات إدارة هذه المخاطر والتي تتلخص بما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المركز مما يؤدي إلى حدوث خسائر. إن مخاطر الائتمان التي تعرض لها المركز ناتجة عن العمليات التشغيلية بشكل أساسي من الذمم المستحقة من جهات مانحة كما هو مبين في إيضاح (4).

يحد المركز من مخاطر الائتمان من خلال الحصول على تمويل من مصادر متعددة وموثوقة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الاتحاد الأوروبي، برنامج تطوير الاسواق الفلسطيني، أوكسفام، ومؤسسات أخرى.

بالنسبة لمخاطر الائتمان الناتجة عن الموجودات المالية الأخرى التي تشمل النقد والنقد المعادل والموجودات المالية الأخرى، فان تعرض المنظمة لمخاطر الائتمان ينتج عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزامات والتي تساوي القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية.

مخاطر السيولة

يحد المركز من مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ بالنقد الكافي والاعتماد على تبرعات المانحين لتسديد مطلوباته المتداولة وتمويل أنشطته التشغيلية. تستحق معظم مطلوبات المؤسسة خلال فترة تقل عن ثلاثة شهور.

مخاطر العملات الأجنبية

يبين الجدول التالي حساسية قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات نتيجة للتغيرات الممكنة المعقولة في أسعار صرف الشيقل الإسرائيلي واليورو والعملات الأخرى مقابل الدولار الأمريكي، مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة، إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مقابل الدولار الأمريكي، بالتالي لا يوجد أثر على القوائم المالية نتيجة التغيرات في سعر صرف الدينار الأردني. إن أثر النقص المتوقع في أسعار صرف العملات الأجنبية مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	الزيادة في سعر صرف الشيقل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي	الأثر على قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات	الزيادة في سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي	الأثر على قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات	الزيادة في سعر صرف العملات الأخرى مقابل الدولار الأمريكي	الأثر على قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات
	%	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي
2017	20	18,485	20	13,540	20	3,192
2016	20	4,613	20	2,708	20	1,064

19. تعديلات سنوات سابقة

فيما يلي تفاصيل التعديلات التي تمت على السنوات السابقة:

- قام المركز خلال العام وبأثر رجعي بتسجيل مستحقات من جهات مانحة ومنح مقيدة مؤقتاً وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. بلغ الرصيد المستحق من جهات مانحة كما في 31 كانون الأول 2016 و1 كانون الثاني 2016 مبلغ 2,294,296 دولار أمريكي و1,231,075 دولار أمريكي، على التوالي. كما وبلغ رصيد المنح المقيدة مؤقتاً كما في 31 كانون الأول 2016 و1 كانون الثاني 2016 مبلغ 2,322,052 دولار أمريكي و1,227,351 دولار أمريكي، على التوالي.
- قام المركز خلال العام وبأثر رجعي بإلغاء الإيرادات المؤجلة المتعلقة بشراء أرض من موارد المركز الخاصة. بلغت قيمة الإيرادات المؤجلة المتعلقة بشراء الأرض مبلغ 122,085 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 و1 كانون الثاني 2016.
- قام المركز خلال العام وبأثر رجعي باستبعاد ممتلكات ومعدات بلغت تكلفتها 470,241 دولار أمريكي واستهلاكها المتراكم 462,179 دولار أمريكي والتي تم اتخاذ قرار استبعادها في السنوات السابقة ولم يتم قيد هذه الاستبعادات في القوائم المالية في حينه.

فيما يلي ملخص لأثر التعديل على قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2016:

	31 كانون الأول 2016		
	قبل التعديل	التعديل	بعد التعديل
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مستحق من جهات مانحة	141,905	2,152,391	2,294,296
إيرادات مؤجلة	142,937	(130,147)	12,790
منح مقيدة مؤقتاً	69,901	2,252,151	2,322,052
صافي الموجودات غير المقيدة	(278,635)	22,325	(256,310)
ممتلكات ومعدات– الكلفة	824,836	(470,241)	354,595
ممتلكات ومعدات– الاستهلاك المتراكم	681,899	(462,179)	219,720

فيما يلي ملخص لأثر التعديل على قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات كما في 31 كانون الأول 2016:

	31 كانون الأول 2016		
	قبل التعديل	التعديل	بعد التعديل
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إيرادات متحققة من المنح المقيدة مؤقتاً	–	1,060,312	1,060,312
إيرادات مؤجلة متحققة	–	15,185	15,185
إيرادات المنح	1,081,038	(1,081,038)	–
فروقات عملة	3,048	(7,517)	(4,469)
مستحقات من جهات مانحة مشطوبة	(24,422)	(13,071)	(37,493)

فيما يلي ملخص لأثر التعديل على القوائم المالية كما في 1 كانون الثاني 2016:

	1 كانون الثاني 2016		
	قبل التعديل	التعديل	بعد التعديل
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مستحق من جهات مانحة	133,331	1,097,744	1,231,075
إيرادات مؤجلة	156,862	(130,147)	26,715
منح مقيدة مؤقتاً	144,952	1,082,399	1,227,351
صافي الموجودات غير المقيدة	(65,698)	137,430	71,732
ممتلكات ومعدات– الكلفة	823,576	(470,241)	353,335
ممتلكات ومعدات– الاستهلاك المتراكم	666,714	(462,179)	204,535

20. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس المركز معظم أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المركز لأنشطتها وقد يؤثر سلباً على أدائها.

21. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرصدة القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2016 و1 كانون الثاني 2016 لتتناسب مع عرض أرصدة القوائم المالية للسنة الحالية. باستثناء أثر التعديلات كما ورد في إيضاح رقم (19)، لم ينتج عن إعادة التبويب أثر على قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات.